Qassim University
جامعة القصيم
المجلة العلمية لجامعة القصيم
(مجلة محكمة)

المجلد (١٠) – العدد (٢)

مجلة
العلوم العربية والإنسانية

ربيع ثاني ١٤٣٨هـ - يناير ٢٠١٧

النشر العلمي والترجمة

مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (١٠)، العدد (٢)، ص‌ص ٥٢٩-١١٥٠ بالعربية، (ربيع ثاني ١٤٣٨هـ/ يناير ٢٠١٧)

المحتويات

صفحة

تَمَنْطُقُ النَّحْوِ "بَيْنَ مَدْكُورٍ وحِيرَار ترُوبُوَ"
د. عبدالعزيز بن أحمد البجادي ٥٢٩

تضمُّن الحُروفِ في بابِ البناء "دراسة نقديّة"
د. عبدالله بن عبدالعزيز الوقيت ٥٨٣

ليت في القرآن الكريم بين الممكن والمستحيل
د. حسن عبدالعاطي محمد..... ٦٢١

أثر المنطق اليوناني في الخلاف النحوي من خلال كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري
د. نضال محمود خلف الفراية، و د. عبدالله حسن أحمد الذنيبات ٦٧٥

من مظاهر اللهجات اليَمَنيّة القديمة في اللهجة القَصِيْمِيّة المعاصرة "دراسة في المستوى الدلاليّ" (من خلال مواد لغوية مختلفة تبدأ بحرفي الشين والنون وحروف أخرى بينهما)
د. خالد بن محمد بن سليمان الجمعة..... ٧٣٣

الأخطاءُ اللغويّة في الصّحافة وأثرُها في تعليم العربيّة للناطقين بغيرها
د. فاطمة محمد العليمات ٨٠١

المحكوم عليه بالقبح عند الفراء في كتابه (معاني القرآن) "دراسة نحوية"
د. هدى بنت سليمان بن سعد السراء ٨٣٣

تأثر حضارة (ثاج) بحضارات الجزيرة العربية وبعض المناطق المجاورة
د. أماني بنت خليفة محمد البحر ٨٨٧

موقف بريطانيا من ضم الملك عبد العزيز للأحساء ١٣٣١هـ / ١٩١٣م
أ. **د. محمد بن علي السكاكر** ٩٤٩

النزاع بين مصالح البترول البريطانية والأمريكية في الشرق الأوسط
١٣٣٧ – ١٣٥٧هـ / ١٩١٩ – ١٩٣٩م
د. عبدالرحمن بن علي السديس ٩٩٥

السياحة البيئية وتنمية المستوطنات الحضرية الصغيرة في الصحاري القاحلة: حالة مدينة جُبَّة - صحراء النفود الكبير - المملكة العربية السعودية
أ. **د. محمد بن صالح الربدي** ١٠٢٩

اتجاهات الشباب السعودي نحو العمل في المهن والوظائف الصغيرة بالقطاع الخاص "أحد مظاهر التغير الاجتماعي في المملكة العربية السعودية"
د. محمد بن عبدالرحمن السعوي ١٠٨٩

مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد(١٠)، العدد(٢)، ص ص ٨٣٣-٨٨٥،(ربيع ثاني ١٤٣٨هـ/ ديسمبر ٢٠١٦)

المحكوم عليه بالقبح عند الفراء في كتابه (معاني القرآن) "دراسة نحوية"

د. هدى بنت سليمان بن سعد السراء
جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، كلية الآداب، قسم اللغة العربية

ملخص البحث. الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على أكرم المرسلين نبينا محمد عليه و على آله وصحبه أجمعين .. أما بعد:

فإن القبح حكم نحوي استعمله الفراء في ثنايا كتابه (معاني القرآن) مما استوقفني لجمع مسائله وبيان معانيه عناية به لكونه مصطلحا جرى على لسان عمدة النحو الكوفي.

وقد جاء حكمه بالقبح على مسائله حين تعرض له المسألة في سياق تفسيره للآية الكريمة، فيقف مع لغة من لغات العرب، أو قراءة من القراءات القرآنية، أو توجيه من التوجيهات النحوية، أو استعمال لغوي مفترض ليحكم على ذلك وأمثاله بالقبح معللاً وموضحاً.

وفي هذا السياق النحوي تعددت أسباب تقبيح الفراء وأساليبه في صيغ متعددة، ولم يكن أول من استعمل هذا المصطلح، كما لم يكن فيه فريداً بل سبقه إليه كثير من البصريين.

وخلاصة القول في معنى القبح عند الفراء أنه حكم نحوي على أسلوب أو قراءة قرآنية أو توجيه أو لغة جاوز الصحيح، أو خالف الأصل النحوي المعتمد إجماعا أو خالف أصلا خاصا بأصول مدرسة الفراء النحوية، ولكن القبح مع ذلك لا يعني استحالة الوجود أو عدم الجواز بل بعضها مما يجوز استعماله أو التوجيه عليه، هذا والله أسأل توفيقه وسداده.

مقدمة

الحمد لله الذي جلت آلاؤه عن أن تحاط بعد، وتعالت كبرياؤه أن تشمل بحد، الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، وأصلي وأسلم على من مدت عليه الفصاحة رواقها، وشدت عليه البلاغة نطاقها نبينا محمد عليه وعلى آله وصحبه صلاةً وسلاماً دائمين إلى يوم الدين .... أما بعد:

فإن توجيهات النحاة للحكم النحوي الوارد في بعض آيات القرآن الكريم أو في نثر الكلام العربي وشعره قد تعددت فحسن حمل الوارد منها على بعض الوجوه ولم يحسن حملها على بعضها الآخر.

وقد استوقفني استعمال الفراء لفظ القبيح في كتابه (معاني القرآن) ليدلل على ذلك المرجوح من الآراء عنده مع حرصه على التعليل، وقد وقع ذلك في عدد من الأبواب النحوية، لذا آثرت أن أجمع تلك المسائل والتوجيهات النحوية التي حكم عليها الفراء بالقبح تحت عنوان " المحكوم عليه بالقبح عند الفراء في كتابه" معاني القرآن".

وتنبع أهمية هذا الموضوع من كون الفراء عمدة النحو الكوفي الذي تَكوَّن على يديه المصطلح في مدرسة الكوفة ؛ لذا كان من الجدير دراسة هذا المصطلح لمعرفة مدى استعماله في النحو عند بعضٍ من النحاة البصريين والكوفيين بما يمثل استعماله عند كل من الفريقين، ويبين لمن كان السبق في استعماله.

وعليه فإن من أهداف هذا البحث تحديد معنى اصطلاحي للقبح عند الفراء، وجمع مسائله من كتابه "معاني القرآن"، ومعرفة مدى استعماله لهذا المصطلح في تحليلاته وتوجيهاته.

ومنهج البحث في هذا الموضوع وصفي تحليلي لما ورد من استعمالات الفراء لهذا المصطلح في كتابه "معاني القرآن" الذي اعتمدته مصدراً أول في حصر مسائل هذا الموضوع مستعينة بما يخدم الموضوع من مصادر ومراجع.

خطة البحث

عرضت الموضوع في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة:

وتشمل المقدمة سبب اختيار الموضوع، وأهميته، والهدف منه، ومنهج البحث فيه.

ويليه التمهيد وفيه:

أ) بيان معنى القبح عند الفراء في كل موضع ورد فيه سواء أراد به الشذوذ عن القاعدة، أو مخالفته للقياس، أو الحمل على المعنى.

ب) الحكم على هذا المصطلح بالشيوع على ألسنة النحاة، أو اختصاصه بالفراء دون غيره.

المبحث الأول: بعنوان المسائل المحكوم عليها بالقبح، ويتضمن هذا المبحث المسائل النحوية التي ورد فيها حكم بالقبح، وقد قسمتها حسب الأبواب النحوية وجاءت في أربع عشرة مسألة كانت بتوفيق الله موضعا للدراسة.

المبحث الثاني: منهج الفراء في الحكم، ويتضمن:

أ) أسباب تقبيح الحكم عند الفراء وفيه إيضاح علل تقبيح هذا الوجه أو ذاك التي ذكرها الفراء في كتابه.

ب) أساليب الفراء في التقبيح وتنوع صيغ حكمه بالقبح التي استعملها بقصد تضعيف هذا الرأي أو ذاك.

هذا والله أسأل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم وينفع به ويغفر لي ما كان فيه من خطأ وزلل.

التمهيـد

قبل أن أدلف إلى الحديث عن معنى القبح عند الفراء أعرج على معناه اللغوي عند علماء اللغة ربطاً بين معنى اللغة والاصطلاح نظراً إلى أن القبح عام في كل شيء[(١)]، فهو ليس خاصاَ بمسائل النحو وأحكامه.

القبح في اللغة:

لم يتكلف اللغويون معنى مفصلا للقبح، لأنه معروف بالفطرة متداول بين الناس في كافة تعاملاتهم، فالقبح كل مالا يستحسن سواء كان في الصورة أو الفعل مما يدعو إلى استبعاده[(٢)]، فالقبح في مجمله ضد الحسن في كل شيء.

---

(١) ينظر: المجمل لابن فارس ٧٤٠/٣، المحكم لابن سيده ٢٢/٣، لسان العرب لابن منظور ٥٥٢/٢.

(٢) ينظر المصادر السابقة.

القبح في الاصطلاح:

يتفق المعنى الاصطلاحي مع المعنى اللغوي في الدلالة على القبح فكل ما كان منافراً للطبع أو مخالفاً للغرض أو فيه مفسدة شرعية أو لغوية يعد قبيحاً، لذا فهو صفة نقصان يتعلق بها الذم[٣].

وفسر الفاسي في شرحه للاقتراح تعريف القبح ببيان العلة التي لأجلها سمي الكلام قبيحاً، فرآه ما كان ضعيفاً من الكلام، أو وجدت فيه ضرورة تنحو به عن جادة الصواب وعن الحسن في الكلام، قال الفاسي: (وعليه جرى المصنف في جمع الجوامع)[٤]

وتفاوتت تعريفات العلماء للقبح بين بيان معناه شرعاَ من حيث كونه المتعلق بالذم والعقاب في العاجل والآجل[٥] _ وليس هذا موضوع دراستنا _ وبين بيان ما هو قسم من أقسام الكلام النحوي دون تفسير أو توضيح _ كما عند السيوطي _ مكتفياً بالتمثيل[٦].

أ) القبح عند الفراء:

تشيع مصطلحات التقويم و الأحكام النحوية على الأساليب العربية في كتاب معاني القرآن للفراء ما بين مستحسن ومرجوح، ومن بين هذه الأحكام التي أطلقها الفراء في كتابه حكم (القبح)، وقد جاء ذكره في أربع عشرة مسألة في كتابه يتفق المعنى الاصطلاحي النحوي فيها عند الفراء مع المعاني المذكورة قبلاً في اللغة و الاصطلاح حيث هو في مجمله مما لا يستحسن من الأساليب صياغةً أو توجيهاً ، لكنه لا يعني

(٣) ينظر كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ٥٢٤/١، ٥٢٥.

(٤) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لابن الطيب الفاسي ٣٠٧.

(٥) كتاب التعريفات للجرجاني ١٧٢.

(٦) الاقتراح للسيوطي ٤٩، شرح الاقتراح لابن الطيب ٣٠٧.

استحالة الوجود أو الرفض أو عدم الجواز، بل بعضها مما يجوز استعماله أو التوجيه عليه، لذلك كان يُفَصِّل سبب إطلاق صفة القبح على الأسلوب في كل موضع مما يدل على فضل معنى لكل أسلوب قبيح عنده.

❖ يقول الفراء في لغة بني كنانة في(كلا) :

(وهي قبيحة قليلة مضوا على القياس)[٧]

وإنما قبح عنده إجراء بني كنانة ل (كلا) مجرى المثنى في حالات الإعراب الثلاث لمخالفتهم في هذا الاستعمال اللغوي كلام العرب المسموع الذي هو معيار من معاييره في الحكم والتقويم

❖ ويقول في صرف (ثمود) :

(وقد اختلف القراء في ثمود فمنهم من أجراه[٨] في كل حال، ومنهم من لم يجره في حال)[٩]

ثم يقول على لسان شيخه الكسائي حين صرف (ثمود) وأجراها في موضع واحد فقط لمجاورتها في حال الخفض لنفسها في حال النصب (وقبيح أن يجتمع الحرف مرتين في موضعين ثم يختلف فأجريته لقربه منه.)[١٠]

والقبح هنا لا يتعلق بحكم جوازٍ أو منعٍ بل هو راجع إلى اختلاف الحكم الإعرابي للفظ واحد يرد مرتين في موضع واحد مما دعا إلى مراعاة الجوار أو المتجاورين وتوحيد حكم الإجراء للكلمة عند تقارب مواضع ورودها وهذا ما استأنست به نفس الكسائي بعداً عن القبح وإن خالف هذا منهجه واختياره.

---

(٧) معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢.

(٨) الإجراء مصطلح كوفي في مقابل الصرف عند البصريين. ينظر مصطلحات النحو الكوفي للخثران ٩٨.

(٩) المصدر السابق ٢٠/٢.

(١٠) معاني الفراء ٢٠/٢.

❖ ويقول في مسألة العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض:

(وقوله: ﴿ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[١١] فنصب (**الْأَرْحَامَ**) يريد واتقوا الأرحام أن تقطعوها قال: حدثنا الفراء، قال حدثني شريك بن عبد الله[١٢] عن الأعمش[١٣] عن إبراهيم[١٤] أنَّه خفض الأرحام[١٥] قال: هو كقولهم: بالله والرحم، وفيه قبح؛ لأنَّ العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوضٍ وقد كُني عنه)[١٦]

فبَيَّنَ الفراء هنا سبب القبح في هذا الموضع، وهو مخالفة المسموع من كلام العرب الذي يمثل الأصل الأول من أصول الصناعة النحوية فيوافق في هذا المذهب البصري فيما تقرر عندهم من استقراء الكلام العربي.

---

(١١) آية ١/ النساء.

(١٢) أبو عبد الله النخعي الكوفي عالم بالحديث والفقه، اشتهر بقوة ذكائه، كان عادلا في قضائه توفي في الكوفة عام ١٧٧هـ. ينظر تذكرة الحفاظ للذهبي ٧٣/١ ترجمة رقم ٧٠، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٣٨٤/١٠-٤٠١ ترجمة رقم (٤٧٩١).

(١٣) سليمان بن مهران الأسدي أبو محمد تابعي مشهور كان عالما بالقرآن والحديث والفرائض توفي عام ١٤٨هـ. ينظر تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ١٥٤ ترجمة رقم ١٤٩، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٥/١٠-١٧ ترجمة رقم(٤٥٦٤)، تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني ٤١٤.

(١٤) ابن يزيد بن قيس أبو عمران النخعي، من أكابر التابعين صلاحا وصدق رواية وحفظا للحديث من أهل الكوفة توفي عام ٩٦هـ. ينظر تذكرة الحفاظ للذهبي ٧٣/١ ترجمة رقم (٧٠)، تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني ١١٨.

(١٥) ينظر حجة القراءات لابن زنجلة ١٨٨، سراج القارئ المبتدئ لأبي القاسم البغدادي ١٨٨، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع لعبد الفتاح القاضي ٢٠٠.

(١٦) معاني الفراء ٢٥٢/١.

❖ ويقول في مسألة نعت الضمير المخفوض:

(وأجود ما يكون فيه الرفع أن يكون الأول الذي في تأويل رفع أو نصب كُنِي عنه ...؛ لأنَّ الخفض إذا كنيت عنه قَبُحَ أن يُنْعَتَ[١٧] بظاهر فرُدّ إلى المعنى الذي يكون رفعاً في الظاهر، والخفض جائز)[١٨] والقبح هنا عنده يعتمد على مخالفة ما قَعَّدَه النحاة من أن الضمير لا يُنْعَت ولا يُنْعَت به؛ لأنه أعرف المعارف، ومع هذا يرى جوازه مع رجحان قوله الأول، فالقبيح عنده هنا مرجوح لا ممنوع.

❖ ويقول في مسألة الابتداء بالنكرة:

(قوله: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا ﴾[١٩] ترفع السورة بإضمار هذه سورة أنزلناها، ولا ترفعها براجع ذكرها لأنَّ النكرات لا يبتدأ بها قبل أخبارها إلا أن يكون ذلك جواباً، ألا ترى أنَّك لا تقول: رجل قام إنما الكلام أن تقول: قام رجل، وقبح تقديم النكرة قبل خبرها أنها توصل ثم يخبر عنها بخبر سوى الصلة)[٢٠]

والقبح هنا عنده يعني مخالفة الأصل؛ إذ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ثم إن النكرة عند الابتداء بها تحتاج إلى مسوغ يجيز البدء بها فيطول الكلام قبل الخبر.

❖ ويقول في مسألة تذكير فعل المؤنث:

(فإن قال قائل أرأيت الفعل إذا جاء بعد المصادر المؤنثة أ يجوز تذكيره بعد الأسماء كما جاز قبلها؟ قلت: ذلك قبيح، وهو جائز، وإنما قبح لأن الفعل إذا أتى

---

(١٧) النعت مصطلح كوفي في مقابل الصفة عند البصريين. ينظر مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها /د عبد الله الخثران ٨٥.

(١٨) معاني الفراء ١/٩٦-٩٧.

(١٩) آية ١/ النور.

(٢٠) معاني الفراء ٢/٢٤٣-٢٤٤.

بعد الاسم كان فيه مكني[٢١] من الاسم فاستقبحوا أن يضمروا مذكراً قبله مؤنث، والذين استجازوا ذلك قالوا: يذهب به إلى المعنى)[٢٢]

ومعنى القبح هنا متعلق بمخالفة ما قَعَّدَه النحاة من وجوب تذكير فعل ضمير المصدر المؤنث؛ لئلَّا تنعدم الموافقة بين الضمير وما عاد عليه استقباحاً لعدم الموافقة بينهما، ولا يتأتى البعد عن مخالفة القاعدة إلا أن يذهب به إلى المعنى وهو خلاف الأولى؛ لأن الحمل على اللفظ إذا اجتمع مع الحمل على المعنى كان الأولى الحمل على اللفظ لأنه هو المشاهد المنظور والمعنى خفي راجع إلى مراد المتكلم[٢٣].

❖ ويقول في مسألة إعمال (ما) النافية عمل (ليس) ودخول الباء في خبرها:

(وإذا قدمت الفعل قبل الاسم رفعت الفعل واسمه فقلت: ما سامع هذا، وما قائم أخوك، وذلك أن الباء لم تستعمل ها هنا، ولم تدخل ألا ترى أنه قبيح أن تقول: ما بقائم أخوك لأنها إنما تقع في المنفي إذا سبق الاسم، فلما لم يمكن في (ما) ضمير الاسم قبح دخول الباء)[٢٤]

معنى القبح عنده هنا مخالفة القياس، وقد تعلق حكم القبح هنا باستعمال لغوي مفترض نص عليه بقوله: (فقلت)[٢٥] وقوله: (قبيح أن تقول)[٢٦] فتمثل به مستطرداً عند ذكره لحكم عمل (ما) عمل (ليس)، إذ إنها لما عملت (ما) قياسا على (ليس) لشبهها بها كان لعملها شروط إذا ما اختل أحدها بطل عملها، ومن هذه

---

(٢١) المكني والكناية مصطلح كوفي يطلقه الكوفيون على الضمير. ينظر مصطلحات النحو الكوفي ٦٠.

(٢٢) معاني الفراء ١٢٨/١.

(٢٣) الأشباه والنظائر ٢٧٧/١.

(٢٤) معاني الفراء ٤٣/٢.

(٢٥) ينظر معاني الفراء ٤٣/٢.

(٢٦) ينظر المصدر السابق نفسه.

الشروط بقاء ترتيب الاسم والخبر، وقد توفر في هذه الآية فأعملت (ما)، لكنه لم يتوفر في تمثيله فقبح دخول الباء في خبرها قياسا على (ليس) مع عدم وجود الترتيب.

❖ ويقول في مسألة فتح وكسر همزة (إن):

(وقد اجتمع القراء على كسر (إِنَّا) في قوله: ﴿فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعۡنَا قُرۡءَانًا عَجَبٗا﴾[٢٧] واختلفوا فيما بعد ذلك فقرأوا و(إِنَّا) و(أَنَّا) إلى آخر السورة، ..... فأما الذين فتحوا كلها فإنهم ردوا[٢٨] (أَنَّ) في كل السورة على قوله: ﴿فَـَٔامَنَّا بِهِۦ﴾[٢٩] وآمنا بكل ذلك ففتحت (أَنَّ) لوقوع الإيمان عليها، وأنت مع ذلك تجد الإيمان يحسن في بعض ما فتح، ويقبح في بعض، ولا يمنعك ذلك من إمضائهن على الفتح، فإن الذي يقبح من ظهور الإيمان قد يحسن فيه فعل مضارع للإيمان يوجب فتح (أَنَّ))[٣٠].

القبح هنا عند الفراء يعني مخالفة القاعدة، والخروج عنها؛ لأن العطف يقتضي صحة الاجتماع في الحكم بين المعطوف والمعطوف عليه، وما ينبني عليه من أحكام، وفتح همزة (إِنَّ) وكسرها بحسب ذلك في المعطوفات، وقد استقبح الفراء بعض الفتح في الهمزة عند عدم صحة الاجتماع في الحكم بين المعطوفات من (أَنَّ)، ورأى أن الحمل على المعنى يجعل اجتماع المعطوفات في الحكم صحيحا مع صحة فتح (أَنَّ).

❖ ويقول في مسألة دخول (إِنَّ) في خبر (إِنَّ):

(وربما قالت العرب: إِنّ أخاك إِنَّ الدين عليه لكثير؛ فيجعلون (إِنَّ) في خبره إذا كان يرفع باسم مضاف إلى ذكره .....، ومن قال هذا لم يقل: إِنَّك إِنَّك قائم، ولا

---

(٢٧) آية ١/ الجن.

(٢٨) الرد مصطلح من مصطلحات النحو الكوفي ويقابله في هذا الموضع العطف عند البصريين، وقد يطلقه الكوفيون فيريدون به البدل عند البصريين. ينظر مصطلحات النحو الكوفي ٣٦.

(٢٩) آية ٢/الجن.

(٣٠) معاني الفراء ١٩١/٣.

يقول: إِنَّ أباك إِنَّه قائم؛ لأن الاسمين قد اختلفا فحسن فض الأول و جعل الثاني كأَنَّه هو المبتدأ فحسن للاختلاف وقبح للاتفاق)[٣١]

ومعنى القبح هنا مخالفة المنطوق للأصل النحوي الذي يَعْتَدُ به حسب مدرسته الكوفية حيث لا يرون صحة دخول (إِنَّ) في خبر (إِنَّ) واسم (إِنَّ) في موضع واحد وإِلَّا فإِنَّ المسألة جائزة عند البصريين.

❖ ويقول في مسألة وقوع المصدر الصريح مقام المؤول:

(وأما قوله: ﴿ وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا ﴾[٣٢] فإِنَّ وضعك المصدر في موضع (أَنْ) قبيح لأن (أخلق) و(أجدر) يطلبن الاستقبال من الأفاعيل فكانت بـ(أَنْ) تبين المستقبل وإذا وضعت مكان (أَنْ) مصدراً لم يتبين استقباله؛ فلذلك قبح)[٣٣]

معنى القبح عنده هنا يتعلق بفساد المعنى حين يوضع اللفظ في غير موضعه فلا يؤدي الفائدة التي وضع لها فلا يكون التركيب مستقيماً لفقده شرط الكلام عند النحاة، وهو الإفادة.

❖ ويقول في المفعول المطلق (المصدر المؤكد للجملة):

(فأما: (**حَقًّا**)[٣٤]فإِنَّه نصب من نية الخبر لا أَنَّه من نعت المتاع، وهو كقولك في الكلام: عبد الله في الدار حقاً، إنما نصب الحق من نية المخبر كأَنَّه قال: أخبركم خبراً حقاً، وقبيح أن تجعله تابعاً للمعرفات أو للنكرات؛ لأَنَّ الحق والباطل لا يكونان في أنفس الأسماء إِنَّما يأتي بالأخبار)[٣٥]

---

(٣١) معاني الفراء ٢/٢١٨.

(٣٢) آية ٩٧ / براءة.

(٣٣) معاني الفراء ١/٤٤٩.

(٣٤) من آية ٢٣٦/ البقرة.

(٣٥) معاني الفراء ١/ ١٥٤.

القبح هنا عند الفراء يتعلق بالتوجيه النحوي لكلمة (**حَقًّا**) في الآية الكريمة حيث ذكر في بعض توجيهاتها أنها نعت لـ (**مَتَاعًا**)[٣٦] وهذا ما استقبحه الفراء وذهب بها مذهب المصدر المؤكد.

❖ ويقول في مسألة باب المفعول معه (رجحان النصب على المعية على العطف ؛ لأنه يترتب على العطف ضعف المعنى):

(كذلك قول العرب: لو تركت والأسد لأكلك، لما جاءت الواو تَرُدُّ اسماً على اسم قبله، وقبح أن تَرُدَّ الفعل الذي رفع الأول على الثاني نصب، ألا ترى أَنَّكَ لا تقول: لو تركت وترك الأسد لأكلك، فمن ها هنا أتاه النصب، وجاز الرفع لأَنَّ الواو حرف نسق معروف فجاز فيه الوجهان للعلتين)[٣٧]

القبح هنا يتعلق بمخالفة الأصل النحوي الذي يقتضي اجتماع ما بعد الواو مع ما قبله في الحكم عند العطف فإذا لم يصدق الاجتماع في الحكم كان لا بُدَّ من اختلاف الحكم الإعرابي لما بعد الواو إيذاناً بانقطاع الثاني عن الأول في الحكم.

❖ ويقول في مسألة من باب التمييز:

(وقوله: ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾ لو ألقيت (مِنْ) من الأساور كانت نصباً، ولو ألقيت (مِنْ) من الذهب جاز نصبه على بعض القبح ؛ لأَنَّ الأساور ليس بمعلوم عددها، وإِنَّما يحسن النصب في المفسر[٣٨] إذا كان معروف العدد)[٣٩]

---

(٣٦) من آية ٢٣٦/ البقرة.

(٣٧) معاني الفراء ٢/٧١.

(٣٨) المفسِّر مصطلح كوفي في مقابل التمييز عند البصريين في هذا الموضع، وقد يريدون به البدل. ينظر مصطلحات النحو الكوفي ٢٩.

(٣٩) معاني القرآن للفراء ٢/١٤٠ -١٤١.

والقبح عنده هنا يعني الخروج عن القاعدة ومخالفة الأصل في هذا الاستعمال اللغوي عند حذف (من) من الكلام؛ إذ من المعلوم أَنَّ التمييز المنصوب يأتي بعد معدود معلوم المقدار فإذا خولف هذا الأصل كان فيه الجر ويجوز النصب على تأويل في المعنى.

❖ ويقول في مسألة في باب الاستثناء:

(وقوله: (ولا تكاد العرب تجعل المردود بإِلَّا إِلَّا على المبتدأ لا على راجع ذكره، وهو جائز ..... فلما قبح أن تقول: ما قام هو إِلَّا زيد، وحسن: ما قام أحد إِلَّا زيد تبين ذلك .....وقبيح أن تقول: ليس أحد مررت به إِلَّا بزيد؛ لأن الهاء لها صورة كصورة المعرفة، وأنت لا تقول: ما قمت إِلَّا زيد فهذا وجه قبحه.)[٤٠]

فمعنى القبح عنده هنا الوجه الأبعد في الاستعمال اللغوي معبراً عن ذلك بقوله:(لا تكاد العرب تجعل المردود بإِلَّا إِلَّا على المبتدأ لا على راجع ذكره)[٤١]، فالأكثر عند العرب الإبدال من الاسم الظاهر لا الضمير.

ومما سبق نخلص إلى أن معنى القبح عنده في الاصطلاح يعني فسادا أو مخالفة لما هو أجود؛ فهو كل فساد في التركيب خالف القياس الصحيح والأصل النحوي المتفق عليه، أو الذي يعتد به في مدرسته، أو خالف المسموع عن العرب، أو الحس اللغوي سواء صح المعنى أو لم يصح، وكذلك ما يؤدي إلى فساد في المعنى حين يوضع اللفظ في غير موضعه.

---

(٤٠) المصدر السابق ٢/١١.

(٤١) المصدر السابق ٢/١٠.

ب) مدى شيوع مصطلح القبح عند النحاة:

على الرغم من أن مصطلح (القبح) أحد مصطلحات التقويم النوعي للأساليب العربية التي شاعت في كتاب (معاني القرآن للفراء) إلا أنه لم يكن سابقا في استعمال هذا المصطلح في كتابه، ولم يكن استعماله أيضا قاصرا عليه، بل كان الفراء من جملة النحاة الذين تداولوا هذا المصطلح؛ إذ نراه في كتب النحاة الأوائل متناثرا بين صفحات كتبهم.

وتكفي إطلالة سريعة على كتاب إمام النحاة سيبويه ليطالعنا ذلك الكم الهائل من تردد هذا المصطلح في كتابه حيث بلغت مواضع ذكر مصطلح (القبح) في الكتاب مائة وتسعين موضعاً كما تشير إلى ذلك إحدى دراسات هذا المصطلح عند سيبويه(٤٢).

وكذا نراه عند ابن السراج في كتابه (الأصول) وقد تردد عنده هذا المصطلح أكثر من ٤٣ مرة(٤٣).

وقد تداوله من بعدهم من النحاة نذكر منهم على سبيل التمثيل لا الحصر الصيمري(٤٤)، وابن يعيش(٤٥)، والرضي(٤٦)، وأبا حيان(٤٧)، والسيوطي(٤٨).

---

(٤٢) ينظر بحث (ما استقبحه سيبويه في الكتاب)٦٨.

(٤٣) ينظر الأصول لابن السراج ٦٠/١، ١١٨، ١٤٣، ١٧٣، ١٨٤، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١١، ٢٣٩، ٢٥٤،٢٦٦،٣١٥، ٣١٩، ٣٢٢، ٣٣٨، ٣٨٦، ٤٠٦، ٤٠٧، ١٧/٢، ١١٩، ١٦١، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٢،١٨٠، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٦٠، ٢٨٩، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٢٣، ٣٣٨، ٣٤٣، ٣٥٠، ٣٥٥، ٤٢٨، ٣/ ٤٢١، ٤٢٧، ٤٦٢.

(٤٤) ينظر التذكرة والتبصرة ٦٢٤/٢، والصيمري عبد الله بن علي بن إسحاق أبو محمد النحوي من نحاة القرن الرابع، أكثر أبو حيان من النقل عنه، صنف كتابه التبصرة وأحسن التعليل فيه على مذهب البصريين، ولأهل المغرب باستعماله عناية تامة. ينظر إنباه الرواة للقفطي ١٢٣/٢، بغية الوعاة للسيوطي ٤٩/٢.

(٤٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٢، ٩٤/٥.

(٤٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٧/٢، ٦٥/٣.

(٤٧) ينظر ارتشاف الضرب ١٥٢٩/٣، ٣٨٧/٤.

(٤٨) ينظر الأشباه والنظائر ٢١٧/١.

هذا كله يجعلنا نجزم بأن الفراء لم يكن استعماله مصطلح القبح استعمالا خاصا به، بل كان شائعا مستعملا عند كثير من النحاة، وقد تردد هذا المصطلح في كتاب الفراء اثنتين وعشرين مرة[٤٩]، فهو لم يجاوز حد الكثير عند غيره، ويظهر أن مصطلح القبح قليل الاستعمال عند الكوفيين مقارنة بما وقفت عليه عند البصريين إذ لم يستعمل الكوفي أحمد بن يحيى (ثعلب) مصطلح القبح في القسم الأول من كتابه مجالس ثعلب سوى مرة واحدة[٥٠].

المبحث الأول: المسائل المحكوم عليها بالقبح عند الفراء

المسائل التي وصفها الفراء بالقبح في كتابه المعاني مرتبة حسب الأبواب النحوية:

١- مسألة في مبحث المثنى: ما جاء في سياق تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾[٥١] بالألف في (هذان) حيث توقف مع مجيء المثنى منصوبا وعلامته الألف، وحقه في قياس المثنى أن ينصب وتكون علامته الياء.[٥٢]

وقد اختلف القراء في ذلك فقرأ ابن كثير وحده بتخفيف (إِنْ) والألف وتشديد نون (هذانّ)، وكذلك حفص بتخفيف نون (هذانِ) وبالألف، وقرأ أبو عمرو بالياء

---

(٤٩) ينظر معاني القرآن للفراء ٩٧/١، ١٢٨، ١٥٤، ٢٥٢، ٤٤٩، ١٠/٢، ١١، ٢٠، ٤٣، ٧٠، ١٤٠، ١٨٤ ٢٤٤، ١٩١/٣ حيث يتكرر اللفظ في الموضع الواحد أكثر من مرة، وقد ورد لفظ القبح في مواضع أخرى بمعناه العام منها ١/ ٢٥٨، ٢٤٥/٢.

(٥٠) مجالس ثعلب القسم الأول ص١٠٢.

(٥١) من آية ٦٣/طه.

(٥٢) ينظر معاني الفراء ١٨٣/٢-١٨٤.

على القياس (إِنَّ هذين لساحران) مع تشديد نون (إِنَّ)، وقرأ نافع والباقون بتشديد نون (إِنَّ) و (هذان) بالألف(٥٣).

و لما كانت قراءة نافع **(هذانِ)** بالألف مشكلة في اللفظ لكون (هذان) بالألف و حقها أن تكون منصوبة اسم (إِنَّ)، ولما كانت كذلك أجاب الفراء عليها من وجهين: الأول و الأقوى أن القراءة جاءت على لغة بني الحارث بن كعب يجعلون الاثنين في رفعهما و نصبهما و خفضهما بالألف(٥٤)، وهذه اللغة عند الفراء أقيس في العربية (٥٥)؛ لأن ياء الاثنين لا يمكن كسر ما قبلها لذا تركت الألف تابعة لهذه الفتحة؛ فقالوا: رجلان في كل حال، و يقويها إجراء العرب مجتمعة(كلا)إذا أضيفت إلى الظاهر مجرى المقصور فتثبت فيها الألف رفعا و نصبا و جرا، ولم تخالفهم إلا بنو كنانة إذ أجرت (كلا) مع الظاهر مجرى المثنى بالألف رفعا و بالياء نصبا و جرا فقالوا: رأيت كلي الرجلين، و مررت بكلي الرجلين، وقد حكم الفراء على هذه اللغة بأنها قبيحة قليلة، ووجه قبحها عنده مخالفة أقيسة الكلام العربي، والوجه الثاني من تخريجه عَدّ فيه الألف من (هذان) دعامة وليست بلام فعل فتترك ثابتة على حالها كما أن (الذين) تترك ثابتة على حالها، ولها عند النحاة تأويلات أخرى(٥٦)

---

(٥٣) قراءة (إِنَّ هذين) قراءة واضحة الإعراب والمعنى فـ(هذين) اسم إن وعلامة نصبه الياء، ولكنها مشكلة في الخط. ينظر الدر المصون ٦٤/٨، حجة القراءات لابن زنجلة ٤٥٤، البحر المحيط ٢٥٠/٦، الدر المصون ٦٣/٨-٨٣، سراج القارئ المبتدئ ٢٨٩.

(٥٤) اختار هذا الوجه ابن مالك ينظر مغني اللبيب ٥٨.

(٥٥) وافقه ابن هشام فقال في المغني: (وعلى هذا فقراءة (هذان) أقيس؛ إذ الأصل في المبني ألا تختلف صيغته مع أن فيها مناسبة لألف ساحران) المغني ٥٨.

(٥٦) ينظر معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢، شرح الكافية للرضي ٧٨/١-٧٩، ارتشاف الضرب ٥٥٨/٢، البحر المحيط ٢٥٠/٦، الدر المصون ٨/ ٦٣-٦٦، المساعد ٤٠/١-٤٢، تعليق الفرائد ٢٠٣/١-٢٠٥.

٢- في مسألة في باب ما لا ينصرف: جاء ذلك في سياق تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ﴾[٥٧] حيث تَعَرَّضَ لاختلاف القراء في صرف (ثمود) فذكر أن منهم من منعها من الصرف في جميع مواضعها في كتاب الله تعالى وهو حمزة، في حين قرأها الأعمش ويحيى بن وثاب مصروفة في جميع القرآن الكريم[٥٨]، وعلة الاختلاف في ذلك أنها علم قد يرجع به إلى القبيلة فيكون علماً مؤنثاً فيمنع من الصرف لذلك، وقد يرجع به إلى اسم الأب أو الحي فيكون علماً مذكراً مصروفاً لانعدام العلة[٥٩].

وعليه كان مناط الاختلاف في الصرف وعدمه، قال سيبويه: (فأما ثمود وسبأ فهما مرة للقبيلتين، ومرة للحيين، وكثرتهما سواء)[٦٠]، فلا خلاف في سبب الصرف أو منعه.

إلا أن الفراء توقف مع قراءة الكسائي لـ (ثمود) في كتاب الله تعالى؛ إذ إنه يصرفها في النصب ويمنعها الصرف في حالتي الجر والرفع إلا في موضع واحد[٦١] في قوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْۗ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ ﴾[٦٢] حيث علل الكسائي لمخالفته نهجه في إعراب هذا الاسم بقبح تكرار الاسم مرتين في موضع واحد بحالتي

---

(٥٧) الآية ٦١ /هود.

(٥٨) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٠/٢، إعراب القرآن للنحاس ٢٨٩/٢، حجة القراءات لابن زنجلة ٣٤٤-٣٤٥، كتاب القواعد والفوائد في الإعراب للشوكاني ٥٤، الفريد في إعراب القرآن للهمداني ٦٤٣/٢، الدر المصون ٣٥٠/٦، سراج القارئ المبتدئ ٢٥١.

(٥٩) ينظر المصادر السابقة، الدر المصون ٣٤٦/٥،٣٥٠.

(٦٠) سيبويه ٢٥٢/٣.

(٦١) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٠/٢، حجة القراءات ٣٤٥، الدر المصون ٣٥٠/٦.

(٦٢) الآية ٦٨ /هود.

إعراب مختلفتين فأجراهما للتناسب مراعاة لتجاور اللفظين وهو مما أخذت به العرب في بعض المواضع[٦٣].

٣- مسألة في العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض: وقد جاء ذلك في سياق تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[٦٤] في قراءة الخفض وهي قراءة حمزة الزيات من القراء السبعة، وهي إحدى قراءات ثلاث النصب والضم والجر في **(الْأَرْحَامَ)** وتوجيه القراءتين الأخريين ظاهر، وعلى قراءة الخفض كان مدار الجدل[٦٥].

وقد قيل في أحد توجيهاتها: إنه عطف للأرحام على الضمير الهاء في (به)، وهذه مسألة لا يجيزها البصريون[٦٦]، و وافقهم الفراء في هذه المسألة حيث أوجبوا إعادة الخافض عند العطف على الضمير المخفوض كما جاء في الأكثر ؛كما في قوله تعالى: ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾[٦٧]، وعَدَّ الفراء العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض مما قبح معللاً لذلك بقوله : (لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كُنِيَ عنه)[٦٨] فجعل تقبيح الأمر عائداً إلى سنن اللغة عند العرب، ولهذا انقسم النحاة في جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض إلى ثلاثة أقسام :

---

(٦٣) معاني القرآن للفراء ٢٠/٢، حجة القراءات ٣٤٥.

(٦٤) من آية ١/ النساء.

(٦٥) ينظر معاني القرآن للزجاج ٦/٢، حجة القراءات ١٨٨، الكشاف ٢٤١/١، البحر ١٤٧/٢، الدر المصون ٥٥٤/٣-٥٥٥، سراج القارئ المبتدئ ١٨٨.

(٦٦) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري مسألة (٦٥) ٤٦٣/٢-٤٧٤.

(٦٧) آية ٢٢/المؤمنون، ٨٠/ غافر.

(٦٨) معاني الفراء ٢٥٢/١.

١ -المنع مطلقاً و عليه جمهور البصريين ويرون وجوب إعادة الخافض إلا في الضرورة محتجين بأن الضمير عندهم كالتنوين فكما لا يعطف على التنوين لا يعطف على الضمير إلا بإعادة الخافض، وقال آخرون: الضمير المخفوض كالجزء من الخافض فإذا عطف على هذا الضمير المخفوض فكأنما عطف على حرف الخفض لتنزله من حرف الخفض منزلة الجزء منه[٦٩]، قال الزجاج : (و قد فسر المازني هذا تفسيرا مقنعا فقال: الثاني في العطف شريك للأول، فإن كان يصلح شريكا للثاني وإلا لم يصلح أن يكون الثاني شريكا له قال: فكما لا تقول مررت بزيد وك فكذلك لا يجوز مررت بك وزيد)[٧٠] و قد عَدَّ الزجاج هذه القراءة من الخطأ في الدين للقسم بغير الله بالإضافة إلى الخطأ في العربية[٧١]

٢ -الجواز مطلقا وعليه الكوفيون ويرون جواز العطف في السعة مطلقا وقد تبعهم جماعة منهم يونس وابن مالك[٧٢] وأبو حيان[٧٣] وابن عقيل[٧٤] والسمين الحلبي[٧٥] محتجين بكثرة السماع وضعف دليل المانعين؛ إذ لو كان الضمير كالتنوين لما

---

(٦٩) ينظر كتاب سيبويه ٢٤٨/١، ٣٨١/٢-٣٨٢، معاني القرآن للأخفش ٤٣٠/١-٤٣١، معاني القرآن للزجاج ٦/٢، معاني القرآن للنحاس ٤٣١/١، الكشاف ٢٤١/١، المسألة في الإنصاف ٤٦٣/٢-٤٦٦، الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني ٦٨٥/١، شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/٣، الدر المصون ٣٩٤/٢، ٥٥٤/٣-٥٥٥.

(٧٠) معاني القرآن للزجاج ٢/ ٦-٧.

(٧١) المصدر السابق نفسه.

(٧٢) ينظر شرح التسهيل ٣٧٥/٣-٣٧٦، المساعد عل تسهيل الفوائد ٤٧٠/٢.

(٧٣) البحر المحيط ١٤٧/٢، الارتشاف ٢٠١٤/٤.

(٧٤) ينظر شرح ابن عقيل على الألفية ٢٤٠/٢.

(٧٥) ينظر الدر المصون ٣٩٤/٢.

جاز العطف عليه في حالتي الرفع والنصب أيضاً، ويقوي هذا الرأي القياس؛ إذ إن العطف تابع من التوابع الخمسة فكما يؤكد الضمير ويبدل منه كذلك يعطف عليه.[٧٦]

٣ -الجواز بشرط تأكيد الضمير وعليه جماعة من النحاة؛ فيرون أنه لا يجوز العطف إلا بشرط التأكيد، فإن أكد الضمير جاز العطف دون إعادة الخافض وهو رأي الجرمي[٧٧].

ويظهر من عرض الآراء أن تقبيح العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض قول بصري إلا أن الفراء خرج من إطار مدرسته الكوفية ليوافق أهل البصرة فيما يخالف السماع مع كثرته، ومما يدعو إلى تكلف تخريج شواهده، إذ ذهب بعض النحاة إلى ادعاء اللحن فيها والغلط متجاهلين رتبة حمزة الزيات في القراءة ومساندة المسموع عن العرب في هذه المسألة، وتكلفوا لذلك تخريجا لا يوافق القراءات ولا ينسجم مع السياق العام؛ فرأوا أنه ليس معطوفا على الضمير المخفوض بل الواو للقسم وهو خفض بحرف القسم وجواب القسم : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [٧٨]

-وذهب آخرون منهم ابن جني[٧٩]والسيوطي[٨٠] إلى أن (الأرحام) مخفوض بحرف خفض محذوف، وعندهم أن الأمر ليس ببعيد ذلك البعد إلا أن المتأمل يرى أن حذف العامل وبقاء عمله أكثر بعداً من أن يعطف على الضمير دون إعادة الخافض.

---

(٧٦) ينظر الدر المصون ٣٩٦/٢.

(٧٧) ينظر المساعد ٤٧٠/٢، الدر المصون ٣٩/٢.

(٧٨) آية ١/ النساء، وانظر معاني القرآن للنحاس ٣٤١/١-٣٤٢، الفريد للهمداني ٦٨٥/١، الدر المصون ٥٥٥/٣.

(٧٩) ينظر الخصائص لابن جني ٢٨٥/١.

(٨٠) ينظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٢١٧/١.

ونخلص مما سبق إلى أن الأولى القول بجوازه مطلقاً لكون السماع يؤيده؛ إذ المدون منه بين دفتي الكتب كثير في كلام العرب[٨١]، وهذه الكثرة تعزز القول بصحة هذا الأسلوب وقوته بالإضافة إلى ضعف الأدلة التي اعتمدها المانعون، والله أعلم.

٤- مسألة في نعت المضمر المخفوض: جاء الحكم بالقبح هنا استطراداً منه في سياق تفسيره لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٌ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ ﴾[٨٢] حيث توقف مع المعطوفين على المضاف المخفوض بقوله تعالى: **(لَعْنَةُ)** فـ **(الْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ)** معطوفان على اسم الجلالة **(اللَّهِ)** وهو مجرور بالإضافة ويجوز فيه الرفع على معنى يلعنهم الله من باب إعمال المصدر عمل فعله، وهكذا يجوز في تابع المضاف إلى المصدر ما جاز في المضاف من الرفع و الخفض، وانتقل من الآية ممثلاً بما جاء مضافاً إلى المصدر منعوتاً ويجوز فيه الرفع و الخفض بإعمال المصدر أو بالإضافة إليه، فقال: (...ومن ذلك قول العرب عجبت من تساقط البيوت بعضُها على بعض، وبعضِها على بعض ، فمن رفع رد البعض إلى البيوت لأنها رفع ..... ومن خفض أجراه على لفظ البيوت كأنه قال: من تَسَاقُطِ بعضِها على بعض، وأجود ما يكون فيه الرفع أن يكون الأول الذي في تأويل رفع أو نصب قد كُنِيَ عنه، مثل قولك: عجبت من تساقطها فتقول ههنا: عجبت من تساقطها بعضُها على بعض؛ لأن الخفض إذا كنيت عنه قبح أن ينعت بظاهر فرد إلى المعنى الذي يكون رفعا في الظاهر، والخفض جائز)[٨٣].

---

(٨١) ينظر شرح التسهيل ٣/٣٧٦-٣٧٧، الدر المصون ٢/٣٩٤-٣٩.

(٨٢) آية ١٦١/ البقرة.

(٨٣) معاني القرآن للفراء ١/٩٦-٩٧.

فالفراء في هذه المسألة يحسن رأي الجمهور[٨٤] و يذهب إلى القول بعدم جواز نعت المضمر، ولذا ذكر في تابع الضمير المضاف إلى المصدر (تساقط) وجها واحداً أعمل فيه المصدر في الضمير، فكان في محل رفع على الفاعلية، ثم أتبعها رفعاً خروجاً من الوقوع في القبح بنعت الضمير إذا أضافه إلى المصدر إلا أنه يجيزه على قبح بقوله: (والخفض جائز)؛ إذ كان من نهج شيخه الكسائي تجويز نعت الضمير الغائب في مثل قوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[٨٥] والجمهور يحملون ما كان من هذه الصور على البدل؛ لأن الضمير عندهم لا يُنْعَت و لا يُنْعَت به[٨٦]، وعلة منع نعت المضمر عند النحاة أن الضمير أعرف المعارف[٨٧]، والأصل في نعت المعارف التوضيح، وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل؛ لذا يمتنع النعت به؛ لأن الشرط في الموصوف أن يكون أخص أو مساويا لنعته، ولا أخص من الضمير و لا مساوي له حتى يقع صفة له[٨٨].

٥ -**مسألة في الابتداء بالنكرة**: وقد وقع منه الحكم بالقبح في سياق تفسيره للآية الأولى من سورة النور وهي قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾[٨٩] فجاءت (سورة) نكرة مبتدأ بها، و هذا في ظاهره مخالف للأصل النحوي المجمع عليه عند النحاة؛ إذ

---

(٨٤) ينظر المصدر السابق نفسه.

(٨٥) آية ٦/سورة آل عمران.

(٨٦) ينظر كتاب سيبويه ٢/ ٧٥، ٧٦، الجمل في النحو للزجاجي ١٦، المساعد ٤٢٠/٢، شرح الرضي على الكافية ٣٧/٣-٣٨، ارتشاف الضرب ١٩٣١/٤، شرح الأشموني ٢/ ٣٣٣، الأشباه والنظائر ١٢٠/٢-١٢٢.

(٨٧) القول بأن الضمير أعرف المعارف هو قول سيبويه وخالفه ابن السراج بتقديم المبهم عليه، والسيرافي بتقديم العلم عليه. ينظر الإنصاف ٧٠٧/٢-٧٠٨، الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ٣٧٢-٣٧٤.

(٨٨) ينظر كتاب سيبويه ١١/٢، ٧٥، ٧٦، الجمل للزجاجي ١٦، شرح الرضي ٣٧/٣.

(٨٩) آية ١ / سورة النور.

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ليحكم عليه بالخبر النكرة[٩٠]، ومن هنا كان لا بد من تخريج وتوجيه لرفع (سورة) في قراءة الجمهور[٩١]، فخرجها الفراء على أنها خبر مبتدأ محذوف تقديره : هذه سورة[٩٢]، وعَدَّ وقوع النكرة جواباً مسوغاً لا إشكال فيه في حين استقبح بقية المسوغات ناصاً على مسوغ الوصف والمسوغات عديدة في أقوال النحاة ما بين مقل ومستكثر، وقَبَّحَ الفراء أن يكون المبتدأ نكرة موصوفة، و وافقه الزجاج في ذلك فقال: (ورفعها بالابتداء قبيح لأنها نكرة وأنزلناها صفة لها)[٩٣] وقال العكبري: (و لا يكون (سورة)مبتدأ لأنها نكرة)[٩٤]، وعلل الفراء لقبح الابتداء بالنكرة أنها تحوج إلى مسوغ يسبق الخبر، وهذا مما يطيل على السامع المنتظر للخبر، وفي تمثيله ما يشير إلى المسوغ الذي أراده وهو وصف النكرة؛ إذ قال: (فيقال: رجل يقوم أعجب إلي من رجل لا يقوم)[٩٥] و هذا المسوغ هو الوجه الآخر الذي خرجت عليه هذه الآية؛ إذ قالوا : و يحتمل أن تكون (سورة) مبتدأ و (أنزلناها) جملة في موضع الصفة، والخبر في قوله تعالى : ﴿ ٱلزَّانِيَةُ ﴾[٩٦]، أو أن الخبر محذوف[٩٧].

---

(٩٠) ينظر سيبويه ٣٢٩/١، المقتضب ١٢٧/٤، الأصول لابن السراج ٥٩/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٩/١، شرح الكافية ٢٢٤/١، شرح الأشموني ١٩٢/١.

(٩١) ينظر معاني القرآن للزجاج ٢٧/٤، إعراب القرآن للنحاس ١٢٧/٣، المحرر الوجيز ١٦٠/٤، التبيان في إعراب القرآن ٩٦٣/٢، الفريد في إعراب القرآن ٥٨٥/٣، البحر المحيط ٤٢٧/٦.

(٩٢) معاني القرآن للفراء ٢٤٤/٢.

(٩٣) معاني القرآن للزجاج ٢٧/٤.

(٩٤) التبيان للعكبري ٩٦٣/٢.

(٩٥) معاني القرآن للفراء ٢٤٤/٢.

(٩٦) من الآية ٢ / سورة النور.

(٩٧) ينظر المحرر الوجيز ١٦٠/٤، البحر المحيط ٤٢٧/٦، الدر المصون ٣٧٧/٨.

والأولى الحمل على التقدير الأخير؛ لأنه يبعدنا عن التأويلات والتقديرات التي لا تلزم، وحمل الآية على ظاهرها دون تأويل هو المقصود إلا أن الفراء قَبَّحَه.

٦- تذكير فعل المؤنث:

وقد جاء الحكم بالقبح في سياق تفسير الفراء لقول الله تعالى ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ﴾[٩٨] إذ جاء الفعل مذكراً لفاعل مؤنثٍ جرياً على سنن العربية من جواز تذكير الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً غير حقيقي حيث قال: (ولم يقل زينت، وذلك جائز)[٩٩]، ثم استطرد بطرح سؤال على نهج المعلمين الأوائل؛ فقال: (وإن قال قائل: أرأيت الفعل بعد المصادر المؤنثة أيجوز تذكيره بعد الأسماء كما جاز قبلها؟ قلت: ذلك قبيح وهو جائز)[١٠٠]

الفراء هنا يجيب على سؤاله فيجمع بين الحكم بالقبح والجواز، وإنما كان ذلك لأن المصادر المؤنثة ليست بمؤنث حقيقي مثل (الحرب والسلم)[١٠١]، فلو باشرت هذه المصادر الفعل جاز تذكير الفعل وتأنيثه، أما إذا سبقت المصادر الفعل وأضمر فاعل هذه المصادر المؤنثة في الفعل وجب تأنيثه استقباحا لعدم الموافقة بين الضمير وما عاد عليه، وإن كانت استقامته متأتية بالحمل على المعنى، ومن هنا كان القبح لمخالفة قوانين العربية والجواز بالحمل على المعنى.

فوجه الصواب عنده ألا تحذف التاء من فعل يرفع ضميراً مؤنثاً، وهو يجري في هذا الحكم على أصل القاعدة النحوية؛ إذ إن التاء تلزم و تجب عند رفع الفعل لفاعل

---

(٩٨) آية ٢١٢/ البقرة.

(٩٩) معاني القرآن للفراء ١٢٨/١.

(١٠٠) معاني القرآن للفراء ١٢٨/١.

(١٠١) ينظر المذكر والمؤنث لابن التستري ٥٠، ٧٠، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات الأنباري ٨٤، ٨٦

مضمر مؤنث عند جميع النحاة بلا خلاف[١٠٢]، واحترز معظمهم بقوله (غالبا)[١٠٣] عند تقرير هذه القاعدة نظرا لما يكون من الحمل على المعنى في بعض المواضع، وخصه بعض النحاة بالشعر، وإن كان قد ورد في كتاب الله تعالى تذكير المؤنث، وتأنيث المذكر وحمل الواحد على الجماعة وحمل الجماعة على الواحد، وقال ابن جني في الحمل على المعنى: (اعلم أن هذا الشرج غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً)[١٠٤] و وجه قبحه عند الفراء مخالفته لأصل القاعدة و الحمل على خلاف الأولى؛ إذ إن الحمل على اللفظ إذا اجتمع مع الحمل على المعنى بُدِئَ بالحمل على اللفظ نظرا إلى (أن اللفظ هو المشاهد المنظور إليه) وأما المعنى فخفي راجع إلى مراد المتكلم فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أولى)[١٠٥] لذلك قَبَّحَ الفراء المسألة ولكنه جوزها نظرا لما ورد من شواهد فيها رغم بعدها عن الأصل والأولى.

٧- مسألة في إعمال (ما) النافية عمل(ليس): وقع الحكم بالقبح من الفراء في سياق تفسيره لقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾[١٠٦] حيث جاءت (ما) نافية عاملة عمل(ليس) على مذهب الحجازيين لشبهها بها في الدلالة على النفي والشيء إذا أشبه الشيء في العربية أعطي حكمه [١٠٧]، وأوضح الفراء أن إعمال (ما) عمل (ليس)في هذه الآية الكريمة مرهون ومشروط ببقاء

---

(١٠٢) ينظر سيبويه ٤٥/٢، المساعد ٣٨٨/١-٣٨٩، الارتشاف ٧٣٨/٢، شرح قطر الندى ١٧٠، شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٥-٩٦، تعليق الفرائد ٢٢٦/٤، شرح الأشموني ٣٩٦/١.

(١٠٣) المساعد ٣٨٨/١، تعليق الفرائد ٤/ ٢٢٦.

(١٠٤) الخصائص لابن جني ٤١١/٢، الأشباه والنظائر ٢٢٢/١.

(١٠٥) الأشباه والنظائر ٢٢٧/١.

(١٠٦) الآية ٣١/ سورة يوسف.

(١٠٧) ينظر الخصائص ١/ ٣٠٤، ٣١١، مغني اللبيب ٨٨٤.

ترتيب الاسم والخبر مستطرداً إلى بيان حكم عمل (ما) مع اختلال الشرط فقال: (وإذا قَدَّمْتَ الفعل قبل الاسم رفعتَ الفعل واسمه فقلتَ: ما سامع هذا، وما قائم أخوك)[١٠٨]؛ يعني إن تَقَدَّم الخبرُ اسمُ الفاعل(سامع)أو (قائم) على الاسم(هذا) بطل عمل (ما)، و وقع بعدها المبتدأ والخبر مرفوعين[١٠٩]، وقبح دخول الباء الجارة في خبرها مع تقدمه[١١٠]، وذلك لأن قياس إعمالها كان ضعيفا إذ أعملت (ما) عند الحجازيين على الرغم من أنها غير مختصة بالعمل في نوع من أقسام الكلمة، والقياس والحالة هذه إهمالها لعدم اختصاصها؛ إذ هي(ما) مشتركة بين الاسم و الفعل[١١١].

ولما كان قياس إعمالها ضعيفاً انعزلت عن العمل لأدنى عارض كتقدم خبرها على اسمها، ومن هنا منع بعض النحاة دخول الباء الجارة على خبر (ما) المتقدم[١١٢]، وعلَّلَ ذلك الفراء بعدم تضمن (ما) لضمير الاسم فهي وإن أشبهت (ليس) معنى إلا أنها لا تتضمن الضمير كما تتضمنه وتقبله (ليس) لأنها فعل[١١٣].

٨- مسألة في كسر و فتح همزة (إن): جاء حكم الفراء بالقبح في سياق تفسيره لسورة الجن من أولها في قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾[١١٤] إذ توقف مع قراءة همزة (إِنَّ) بالفتح عطفا على الإيمان وبعضها

---

(١٠٨) معاني القرآن للفراء ٤٣/٢.

(١٠٩) ينظر سيبويه ٥٧/١-٥٩، معاني القرآن للفراء ٤٣/٢، المساعد ٢٧٧/١، شرح الكافية للرضي ٢٤٧/٢-٢٥٠، شرح الأشموني ٢٥٦/١.

(١١٠) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٣/٢.

(١١١) ينظر سيبويه٥٧/١، ٥٩، شرح الكافية للرضي ٢٤٧/٢، شرح الأشموني ٢٥٤/١.

(١١٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٢٥٠/٢-٢٥١.

(١١٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٣/٢.

(١١٤) آية ١ /سورة الجن.

في ظاهره لا يحسن وقوع الإيمان عليها إلا إذا أُوِّل الفعل (آمنا) فضُمِّن معنى (صدقنا وشهدنا)، والقبح عند الفراء هنا في حال عدم تضمين الفعل معنى فعل آخر مناسب للسياق حيث جاءت (إنَّ) في هذه الآية مكسورة مجمعا عليها[١١٥]، لكنهم اختلفوا فيما بعد ذلك من الهمزات، وانقسموا في ذلك إلى ثلاث فئات: منهم من فتح في جميع المواضع، ومنهم من كسر في جميع المواضع، ومنهم من جمع بين الفتح في بعض المواضع والكسر في بعضها الآخر[١١٦]، ولكل منهم توجيه.

فأما مَنْ فَتَحَ فعلى توجيهات ثلاث:

❖ الأول وهو أضعفها؛ أنه عطف على مرفوع (أُوحِيَ) (**أَنَّهُ اسْتَمَعَ**) وعليه تكون (أَنَّ) وما بعدها في تأويل مصدر مرفوع إلا أن هذا القول مردود؛ إذ إن أكثر مواضع (أَنَّ) لا يصح دخولها تحت معمول (أُوحِيَ)[١١٧]

❖ الثاني وفيه نظر؛ وهو أن العطف هنا على الضمير الهاء في (به) من قوله تعالى: ﴿فَـَٔامَنَّا بِهِۦ﴾[١١٨]، وفيه مانع صناعي؛ إذ لا يعطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار على رأي البصريين، وهو جائز عند الكوفيين[١١٩].

---

(١١٥) لا خلاف في كسرها لأنها جاءت مبتدأة بعد القول. ينظر معاني القرآن للفراء ١٩١/٣، معاني القرآن للزجاج ٢٣٣/٥، إعراب القرآن للنحاس ٤٥/٥، الفريد في إعراب القرآن للهمداني ٥٤١/٤، الدر المصون ٤٨١/١٠، سراج القارئ المبتدئ ٣٧٤-٣٧٥.

(١١٦) ينظر المصادر السابقة نفسها.

(١١٧) ينظر المحرر الوجيز ٣٧٩/٥، الدر المصون ٤٨٢/١٠.

(١١٨) من الآية ٢/ سورة الجن.

(١١٩) ينظر معاني القرآن للزجاج ٢٣٤/٥، المحرر الوجيز ٣٧٩/٥، الفريد في إعراب القرآن للهمداني ٥٤١/٤، الدر المصون ٤٨٤/١٠.

❖ الثالث: وهو أنها عطف بالحمل على المعنى بتضمين (آمَنَّا) معنى صدقنا، وهو توجيه الفراء[١٢٠] أي: صدقناه، وصدقنا أنه تعالى جد ربنا، وضَعَّفَه بعضهم[١٢١]؛ لأن الإيمان في قوله تعالى: ﴿ فَـَٔامَنَّا ﴾ لا يحسن عطف جميع المواضع عليه، والمعنى عليه صحيح، وهذا الذي توقف عنده الفراء فاستقبح عطف بعض مواضع(أَنَّ) على(آمنا) وعبَّر عن ذلك بقوله : (فأما الذين فتحوا كلها فإنهم ردوا (أَنَّ) في كل السورة على قوله: ﴿ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ ﴾، وآمَنَّا بكل ذلك ففتحت (أَنَّ) لوقوع الإيمان عليها، وأنت مع ذلك تجد الإيمان يحسن في بعض ما فتح و يقبح في بعض، ولا يمنعك ذلك من إمضائهن على الفتح فإن الذي يقبح من ظهور الإيمان قد يحسن فيه فعل مضارع للإيمان يوجب فتح (أَنَّ)[١٢٢].

وأما قراءة من كسر فوجهها الفراء على إضمار قسم مع (لو) والعطف عليه، وإضمار القسم مع (لو) له شواهد من العربية[١٢٣]، ووجهها غيره على أنها عطف على قوله تعالى: ﴿ فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعۡنَا ﴾ فيكون الجميع معمولاً للقول[١٢٤].

وتبقى القراءة الأخيرة وهي الجمع بين الكسر والفتح، وقد وجهها الفراء[١٢٥] -وكذلك قال الزجاج[١٢٦] والزمخشري[١٢٧] -أن ما فُتِح فهو من الوحي

---

(١٢٠) ينظر معاني الفراء ١٩١/٣، معاني الزجاج ٢٣٤/٥، إعراب النحاس ٤٦/٥، الفريد للهمداني ٥٤١/٤، الدر للسمين ٤٨٣/١٠.

(١٢١) ضعفه مكي في كتابه مشكل إعراب القرآن ٣٠١/٢، وينظر الدر المصون ٤٨٣/١٠.

(١٢٢) معاني الفراء ١٩١/٣.

(١٢٣) ينظر المصدر السابق ١٩٢/٣.

(١٢٤) ينظر معاني الزجاج ٢٣٤/٥، الدر المصون ٤٨٥/١٠.

(١٢٥) معاني الفراء ١٩١/٣.

(١٢٦) ينظر معاني الزجاج ٢٣٣/٥-٢٣٤.

(١٢٧) ينظر الكشاف ١٤٥/٤.

معطوفاً على قوله تعالى: ﴿ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ ﴾ ، وما كسر فهو من قول الجن معطوف على قوله تعالى: ﴿ إِنَّا سَمِعْنَا ﴾، والكسر عند الفراء على إضمار اليمين.

٩- مسألة في دخول(إنَّ) في خبر (إنَّ): هذه مسألة من المسائل التي حكم عليها الفراء بالقبح في سياق تفسيره لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [١٢٨]حيث جاءت (إنّ) في أول الكلام ثم وردت ثانية في سياق الآية في خبر (إنّ)الأولى **(إِنَّ اللَّهَ)**، وهذه مسألة تصح عند البصريين؛ قال سيبويه[١٢٩]: (ومما جاء مبدلاً من هذا الباب: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُمْ مُّخْرَجُونَ ﴾ [١٣٠] فكأنه على: أيعدكم أنكم مخرجون إذا متُّم، وذلك أُريدَ بها ولكنه إنما قُدِّمَت (أَنَّ) الأولى ليُعْلَمَ بعد أيِّ شيء الإخراجُ)[١٣١]، يقول المبرد في هذا الباب: (فكررتَ الثانية توكيدا ولستَ تُريد بها إلا ما أردت بالأولى)[١٣٢]، ويقول الزجاج: (وليس بين البصريين خلاف في أَنّ (إِنّ) تدخل على كل ابتداء و خبر، تقول: إِنّ زيداً هو قائم، وإِنّ زيدا إِنّه قائم)[١٣٣]، ويقول ابن السراج: (وتقول إِنَّ زيداً إِنّه منطلق كأنك قلت: إِنّ زيداً هو منطلق)[١٣٤]، وقال الزمخشري وأبو حيان: (وأُدخلت (إِنّ)

---

(١٢٨) آية ١٧ / سورة الحج.

(١٢٩) باب ما تكون فيه (أن)بدلا من شيء هو الأول كتاب سيبويه ١٣٢/٣.

(١٣٠) آية ٣٥/ سورة المؤمنون.

(١٣١) كتاب سيبويه ١٣٢/٣-١٣٣.

(١٣٢) المقتضب للمبرد ٣٥٤/٢.

(١٣٣) معاني القرآن للزجاج ٤١٨/٣.

(١٣٤) الأصول لابن السراج ٢٧٦/١.

على كل واحد من جزئي الجملة لزيادة التأكيد)[١٣٥] ؛ فالمراد عند البصريين (إنّ) الأولى والثانية تأكيد للأولى، ومنع الفراء هذه المسألة مؤكداً على ذلك بقوله: (وأنت لا تقول في الكلام: إنّ أخاك إنّه ذاهب)[١٣٦] ولكنه أجازها في الآية لتضمنها معنى الجزاء و التقدير عنده: (من كان مؤمناً أو على شيء من هذه الأديان ففصلُ بينهم وحسابُهم على الله)[١٣٧] هذا هو التوجيه الأحسن عنده[١٣٨]، وعلى وجه آخر يرى الفراء أن اختلاف اسمي (إنَّ)الأول والثاني يجعل تكرار (إنَّ) مقبولا ، وأشار إلى أن ما جاء من قبيل ذلك في كلام العرب فإنه مع اختلافٍ في اسمي (إنّ)الأولى والثانية، فحَسُنَ أن يُقال: إنّ أخاك إنّ الدين عليه لكثير، وقَبُحَ أن يقال: إنّ أباك إنّه قائم ؛ لاتفاق اسمي (إن) الأولى والثانية فقال: (فحَسُنَ للاختلاف وقَبُحَ للاتفاق.)[١٣٩]

وفي موضع آخر من المعاني نجده يُفسر معنى وقوع (إنّ) في خبر (إنّ) على أنه من التكرير أي على البدلية، أو على التأكيد[١٤٠] ؛ فيقول في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا ﴾[١٤١] (خبر **(الَّذينَ آمَنوا)** في قوله **(إنّا لا نُضيعُ)** .. كأنه في المعنى: إنّا لا نضيع أجر من عمل صالحا، فترك الكلام الأول واعتمد على الثاني بنية التكرير)[١٤٢] إلا أن الوجه الأولى عنده هنا حمل المعنى على الجزاء والشرط.

---

(١٣٥) الكشاف ٢٨/٣، البحر المحيط ٣٥٩/٦.

(١٣٦) معاني الفراء ٢١٨/٢.

(١٣٧) المصدر السابق نفسه.

(١٣٨) المصدر السابق ١٤٠/٢.

(١٣٩) معاني الفراء ٢١٨/٢.

(١٤٠) ينظر مصطلحات النحو الكوفي ٣٢-٣٣.

(١٤١) آية ٣٠ / سورة الكهف.

(١٤٢) معاني الفراء ١٤٠/٢.

فالفراء لا يجيز تكرار (إِنَّ) في خبر (إِنّ) إلا مع اختلاف اسمي (إِنّ) وإلا كان الكلام قبيحاً غير مستقيم مما يدعوه إلى التأويل.

١٠- مسألة وضع المصدر الصريح موضع المصدر المؤول من أن و الفعل:

جاءت هذه المسألة في سياق تفسير الفراء لقوله تعالى: ﴿ ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا۟ حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾[١٤٣] حيث وقف مع قوله تعالى: **(وَأَجدَرُ أَلّا يَعلَموا)** مبيناً أن وضع المصدر المؤول من أَنْ والفعل في هذا الموضع هو الصحيح مقبِّحاً وقوع المصدر الصريح مقامه معللاً ذلك بأن **(أَجدَرُ)** وما في معناها كـ(أَحَقّ) تطلب الاستقبال بعدها، وهذا هو المعنى الذي تتضمنه (أَنْ) التي ينسبك منها مع الفعل المصدر المؤول، فإذا وضع المصدر مقامها لم يَتَبَيَّنْ الاستقبال ولذلك قبح[١٤٤].

وقول الفراء هو قول غيره من النحاة[١٤٥]؛ يقول أبو إسحاق الزجاج: (تقول: أنت جدير أَنْ تقومَ وجدير بالقيام، فإذا قلت: أنت جدير القيام كان خطأ، وإنما صلح مع (أَنْ)لأن (أَنْ) تدل على الاستقبال فكأنها عوض من المحذوف)[١٤٦] أي الباء، ويقول النحاس: (و **(أَجدَرُ)** عطف على **(أَشَدُّ)** **(أَلّا)** في موضع نصب بأن كما يقال: أنت خليق أن تفعل، ولا يجوز: أنت خليق الفعل)[١٤٧].

---

(١٤٣) آية ٩٧/سورة براءة.

(١٤٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٤٩/١.

(١٤٥) ينظر سيبويه١٥٦/٣-١٥٨، الجمل في النحو للزجاجي ١٩٧، شرح الرضي على الكافية ٢١٣/٦، الأشباه والنظائر ٢٤٧/٢.

(١٤٦) معاني الزجاج ٤٦٥/٢.

(١٤٧) إعراب القرآن للنحاس ٢٣١/٢.

ومن هنا يتبين لنا سبب حكم الفراء بالقبح في هذا الموضع ؛ إذ إن اللفظ إذا لم يوضع في موضعه أدى إلى خلل في قرائن المعنى، وهذا حتماً يؤدي إلى تشويش فيه، فيخرج بهذا عن تعريف الكلام عند النحاة الذي من شروطه الإفادة.

١١- مسألة في باب المفعول المطلق: في سياق تفسير الفراء لقوله تعالى: ﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ إِن طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمۡ تَمَسُّوهُنَّ أَوۡ تَفۡرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةٗۚ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلۡمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلۡمُقۡتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعَۢا بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ حَقًّا عَلَى ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾[١٤٨] تَوَقَّف الفراء مع قوله تعالى **(حَقًّا)** لما كان مصدراً مذكوراً لتوكيد الجملة قبله موجّهاً نصبه على أنه مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً تقديره: أحقه حقاً؛ لجواز كون ما يخبر به إخباراً عن يقين وتحقيق أو عن شك فيجيء (حقاً) ليؤكد أن المراد الحقيقة لا المجاز و لا التشكيك[١٤٩]، فيكون هذا هذا المصدر (حقاً) بدلاً عن فعله فيستغنى بذكره عن ذكر فعله فيحذف، قال سيبويه: (كأنه قال: أحق حقاً فجعله بدلاً كـ(ظناً) من أَظُنُّ ....ولكن لا يظهر الفعل لأنه صار بدلا منه بمنزلة سقياً) [١٥٠]وهذا ما رآه أكثر النحاة[١٥١]، وقَبَّح الفراء أن يعرب (حقاً) صفة من حيث كونه مصدرا يدل على المعنى دون الذات[١٥٢]

فهو يتضمن الدلالة على الحدث مجردا من أي دلالات أخرى وإنما ذكر توكيدا، يقول سيبويه: (وأما الحق والباطل فيكونان معرفة بالألف واللام ونكرة؛ لأنهما لم ينزلا منزلة ما لم يتمكن من المصادر.. ولكنهم أنزلوهما منزلة الظن وكذلك اليقين

---

(١٤٨) آية ٢٣٦/ سورة البقرة.

(١٤٩) معاني القرآن للفراء ١٥٤/١.

(١٥٠) ينظر كتاب سيبويه ٣٨٤/١.

(١٥١) ينظر معاني الزجاج ٣١٩/١، الكشاف ١٤٤/١، المحرر الوجيز لابن عطية ٣٢٠/١، التبيان في إعراب القرآن ١٨٩/١، شرح المفصل لابن يعيش ١١٦/١، البحر المحيط ٢٣٤/٢، الارتشاف ١٣٧٤/٣.

(١٥٢) الإرشاد إلى علم الإعراب ٢١٣.

لأنك تحقق به كما تفعل ذلك بالحق)[١٥٣]، يقول السهيلي[١٥٤]: (بل الحق في نفسه حق وإن لم يكن مصدقا لغيره)[١٥٥].

إلا أنهم أجازوا في توجيهه أن يكون منصوبا على الصفة ل (متاع)، وتقدير الكلام فيه: متاعاً واجباً على المحسنين[١٥٦]، وهذا هو الوجه الذي قَبَّحه الفراء وأباه بقوله: (وقبيح أن تجعله تابعا للمعرفات أو النكرات)[١٥٧] إلا أن الناظر في أقوال النحاة يجد وجهاً لإعراب (حقاً) على التأويل الذي هو سبيل النحاة فيما لم يستقم من كلام العرب على الأصول؛ إذ يقول الكيشي[١٥٨]: (وقد يوصف بالمصدر إما على تأويل الاشتقاق، أو على تقدير جعل الموصوف عين تلك الصفة لكثرة ملابسته لها ، كقولهم: رجل عدل و صوم و رضا)[١٥٩]، ويفهم من تقدير الفراء لمعنى الجملة جواز إعراب (حقاً) صفة لمصدر محذوف حيث قال: (إنما نصب الحق من نية كلام المخبر كأنه قال: أخبركم خبراً حقاً)[١٦٠].

---

(١٥٣) كتاب سيبويه ١/ ٣٧٩-٣٨٠.

(١٥٤) عبد الرحمن بن عبد الله أو عبيد الله أبو القاسم السهيلي كان عالماً باللغة والعربية والقراءات بارعاً في ذلك نحوياً متقدماً توفي سنة ٥٨١. ينظر إنباه الرواة ٢/١٦٢-١٦٤، بغية الوعاة للسيوطي ٢/٨١.

(١٥٥) نتائج الفكر للسهيلي ٣٠٥.

(١٥٦) ينظر الكشاف ١/١٤٤، المحرر الوجيز ١/٣٢٠، البحر المحيط ٢/٢٣٤، الدر المصون ٢/٤٩١.

(١٥٧) معاني القرآن للفراء ١/١٥٤.

(١٥٨) محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي نسبة إلى جزيرة كيش في البحر الهندي، درَّس في المدرسة النظامية ببغداد وتوفي في شيراز سنة٦٩٥هـ. ينظر الوافي بالوفيات ٢/١٠٠، معجم المؤلفين ٨/٢٢٥.

(١٥٩) الإرشاد للكيشي ٣٦٧-٣٦٨.

(١٦٠) معاني الفراء ١/١٥٤.

وأجاز النحاة كذلك أن يعرب (حقاً) منصوباً إما من المصدر[١٦١]، وهذا جائز في العربية، يقول الكيشي: (وقد يقع المصدر حالا بمعنى الفاعل مرة، وبمعنى المفعول أخرى؛ لأنهم يطلقون المصدر عليهما)[١٦٢] – كما يفهم من كلام الفراء -أو من المتاع، أو مما كان المتاع حالاً منه، وزاد أبوحيان أن يكون حالا من المعروف أي بالذي عرف في حال وجوبه على المحسنين[١٦٣]، ويؤيده توجيه السمين الحلبي.[١٦٤]

١٢- مسألة في باب المفعول معه: جاء الحكم بالقبح في سياق تفسير الفراء لقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۖ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[١٦٥] مستطرداً حيث توقف مع قوله تعالى: **(أَو لَتَعودُنَّ)** ليجيز فيما بعد (أو) وجهين[١٦٦]:

١ -التشريك في الحكم الإعرابي مع ما قبل (أو)؛ لكون (أو) باقية على بابها وهو وقوع أحد الأمرين، فيكون ما بعدها مشتركاً مع ما قبلها في الحكم الإعرابي مع بقاء معنى التخيير؛ ولذلك دخلت لام جواب القسم في الفعل الثاني **(لَتعودُنَّ)** لاشتراكه في الحكم مع المعطوف عليه **(لَنُخرِجَنَّكُم)**.

٢ -النصب للإيذان بانقطاع ما بعد (أو) عما قبلها في الحكم؛ إذ تتضمن (أو) معنى غير العطف المراد منه التخيير وهو معنى (حتى) أو (إلا أن)، وهذا القول مردود

---

(١٦١) ينظر المسألة في شرح الكافية للرضي ٣٢٦/١، المساعد ٤٧٥/١، الهمع ١٩٢/٢.

(١٦٢) الإرشاد للكيشي ٢٤٠.

(١٦٣) ينظر الارتشاف ١٣٧٤/٣.

(١٦٤) ينظر الدر المصون ٤٩١/٢.

(١٦٥) آية ١٣/إبراهيم.

(١٦٦) معاني القرآن للفراء ٧٠/٢-٧١.

عند المفسرين[١٦٧] لأن سياق الآية ومعناها يأباه وإن استقام في شواهد أخرى غير هذه الآية[١٦٨]، قال أبو حيان: (وتقدير (أو) هنا بمعنى (حتى) أو بمعنى (إلا)قول من لم ينعم النظر فيما بعدها؛ لأنه لا يصح تركيب (حتى) ولا تركيب (إلا أن) مع قوله **(لَتعودُنَّ)**)[١٦٩]

ثم استطرد الفراء منطلقاً من الوجه الثاني مبيناً أن هذا الحكم تشترك فيه الواو مع (أو) إذا لم يصلح أن يكون ما بعد الواو شريكا لما قبلها في الإعراب فينصب ما بعدها إيذانا بانقطاع ما قبلها عمَّا بعدها في الحكم في مثل قول العرب: لو تُرِكْتَ والأسدَ لأكلك بنصب (الأسد) لتعذر تكرار العامل بعد الواو مع استقامة المعنى ، إذ لا يقال : لو تُرِكتَ وتُرِكَ الأسدُ لأكلَك ، و إنما المراد : لو تُرِكْتَ مع الأسد لأكلَك فمن هنا جاء النصب لما بعد الواو والرفع جائز ، قال الفراء : (وقَبُحَ أن تَرُدّ الفعل الذي رفع الأول على الثاني نصب ... وجاز الرفع لأن الواو حرف نسق معروف فجاز فيه الوجهان للعلتين)[١٧٠]

فالقبح عند الفراء هنا عدم استقامة المعنى بجعل الواو على بابها عاطفة مُشَرِّكة لما قبلها مع ما بعدها في الإعراب، وهو بهذا يوافق جمهور النحاة في هذا الموضع وما أشبهه؛ إذ يرون أن النصب في مثل هذا مختار لا واجب لجـــواز العطف مع ضعف فيه تركيباً؛ لكون العطف فيه على ضمير مرفوع متصل دون فاصل أو تأكيد بالإضافة إلى

(١٦٧) ينظر الكشاف ٢٩٦/٢، المحرر الوجيز ٣٢٩/٣-٣٣٠، الدر المصون ٧/ ٧٦-٧٧.

(١٦٨) ينظر معاني الفراء ٧٠/٢-٧١.

(١٦٩) البحر المحيط ٤١١/٥.

(١٧٠) معاني الفراء ٧١/٢.

ضعف المعنى وعدم استقامته في العطف كذلك، ولأجل هذا قبح العطف مع جـوازه[١٧١]

١٣- مسألة في مبحث التمييز: جاء حكم الفراء بالقبح في سياق تفسيره لقوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾[١٧٢] حيث توقف مع المجرورين في الآية (**مِن أَساوِرَ**) و (**مِن ذَهَبٍ**) موضحا موضع كل منهما في حال نزع الخافض وهو النصب؛ إذ إن (**مِن**) في (**أَساوِرَ**) سواء كانت زائدة أو غير زائدة لبيان الجنس فيكون موضعها نصباً، وقد جاء في كتاب الله تعالى: ﴿ وَحُلُّوٓاْ أَسَاوِرَ ﴾[١٧٣] إلا أنه عدّ نصب (**ذَهَبٍ**) بعد نزع الخافض مما يقبح في الأسلوب، وذلك لأن الأساور غير معلومة المقدار معبراً عن ذلك بقوله: (ولو ألقيت (**مِن**) من الذهب جاز نصبه على بعض القبح)[١٧٤] معللا لذلك بأن التمييز (**ذَهَبٍ**) جاء بعد مميز غير معلوم العدد والمقدار وهو (**أَساوِرَ**) فيقول: (لأن المفسِّر ينبغي لما قبله أن يكون معروف المقدار)[١٧٥]، وهذا ما نصَّ عليه النحاس[١٧٦] وابن مالك[١٧٧]، ولو نُزِعَ الخافض لكان نصبه قبيحاً، أو فيه بعض القبح فالجر أولى، و بذا يكون إعرابها جراً على أنها نعت

---

(١٧١) ينظر سيبويه ٢٩٨/١، الأصول لابن السراج ٢١١/١، شرح الكافية ٣٧/٢، الارتشاف ١٤٨٩/٣، شرح الأشموني ٤٩٨/١-٤٩٩.

(١٧٢) من آية ٣١/سورة الكهف.

(١٧٣) من آية ٢١/ الإنسان.

(١٧٤) معاني القرآن للفراء ١٤٠/٢.

(١٧٥) المصدر السابق ١٤١/٢.

(١٧٦) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٤٥٥/٢.

(١٧٧) ينظر المساعد لابن مالك ٦٠/٢.

لأساور[١٧٨]، فالقبح عنده هنا يساوي المرجوح من الرأي إلا أن النصب جائز عنده على أن المعنى المراد الكثرة[١٧٩]، و هو وجه ذكره النحاة في إعرابها[١٨٠]

١٤- مسألة في باب الاستثناء: وقد كان حكمه بالقبح في إعراب المستثنى في سياق تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ فَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأْيِ وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ ﴾[١٨١] حيث توقف الفراء مع إعراب **(الَّذينَ)** في سياق هذه الآية مخالفا إعرابها الظاهر في كونها في موضع رفع فاعل بـ **(اتَّبَعَكَ)** ليجعلها مستثنى مرفوعاً على البدلية من (أحد) الفاعل المقدر عنده، فيقول: (رفعت الأراذل بالإتباع)، ثم يقول: (ولا تكاد العرب تجعل المردود ب(إلاَّ) إلاَّ على المبتدأ لا على راجع ذكره)[١٨٢]، وبهذا يصبح الاستثناء عنده استثناءً تاماً منفياً جاء فيه الإبدال من المضمر وعلى هذا التقدير يكون إبدال المستثنى وجهاً بعيداً في الاستعمال في العربية معللاً لذلك بكون المبدل منه وهو المستثنى منه مضمرا .

والوجه الأقوى في الاستثناء عنده أن يكون المستثنى منه اسماً ظاهراً لا ضميراً، وهو مع تقبيحه لهذا الإعراب إلا أنه يراه وجهاً جائزاً مستعملاً في العربية وهو في هذا يوافق سيبويه حيث يقول: (وتقول :ما مررت بأحد يقول ذاك إلا عبد الله، وما رأيت أحدا يقول ذاك إلا عبد الله، ورأيت أحدا يقول ذاك إلا زيدا، هذا وجه الكلام، وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل فقلت: ما رأيت أحدا يقول ذاك إلا زيداً، وإن

---

(١٧٨) ينظر التبيان لأبي البقاء ٨٤٦/٢، الدر المصون ٤٨٣/٧.

(١٧٩) ينظر معاني الفراء ١٤١/٢.

(١٨٠) ينظر التبيان لأبي البقاء ٨٤٦/٢، الدر المصون ٤٨٣/٧.

(١٨١) ٢٧/سورة هود.

(١٨٢) معاني القرآن للفراء ١٠/٢.

شئت رفعت فعربي)[١٨٣] فالرفع على البدلية من المستثنى منه المضمر خيار جائز في الإعراب إلا أنه ليس الوجه الأقوى في العربية.

المبحث الثاني: منهج الفراء في الحكم

أ) أسباب تقبيح الحكم عند الفراء:

حينما نتتبع الاستعمالات اللغوية التي وقف عليها الفراء ليصدر حكمه بالقبح عليها نجده يتمثل كلام العرب بشواهده المختلفة من شعر أو نثر مما سمع أو روي له فيُنَظِّر به أو يستشهد، ويجعل كل ذلك معياراً لأحكامه.

وقد تنوعت الاستعمالات اللغوية التي حكم عليها بالقبح، فمنها ما كان حكماً على لغة من لغات العرب، ومنها ما كان حكماً على قراءة من القراءات القرآنية التي خالفت معياره من كلام العرب، ومنها ما كان حكماً على توجيه نحوي يخالف أصول الصناعة النحوية، ومنها ما كان استعمالا لغويا مفترضا يأتي استطرادا في سياق تفسيره لآيةٍ ما، ومنها ما كان استطرادا في بيان حكم أداة من الأدوات وردت ضمن آية يفسرها، ومنها ما كان في تفصيل قراءات متعددة في موضع واحد يبين توجيهها، ومنها ما كان في سياق مفاضلة بين الوارد الصحيح و المرفوض فيما لو وقع مكانه.

وفي كل هذه الاستعمالات كان الفراء يحرص كل الحرص على التعليل والتوضيح فيما وقف عليه فلا تكاد تمر مسألة من مسائل القبح دون تعليل، وهو في هذا يحذو حذو أئمة النحاة الأوائل الذين علموا طبيعة العقل البشري الذي يطمئن لكل معلل.

ويمكن إجمال علل وأسباب القبح عنده فيما يأتي:

---

(١٨٣) سيبويه ٣١٢/٢، وينظر البحر المحيط ٢٦٦/٢، المساعد ٥٦٤/١.

❖ إجراء القياس في غير موضعه معبراً عن ذلك بقوله : (وهي قبيحة قليلة مضوا على القياس)[١٨٤] حيث جاءت (كلا)في لغة بني كنانة على غير ما أقره النحويون من إثبات الألف فيها عند إضافتها إلى الظاهر ؛ فينصبها بنو كنانة ويجرونها بعلامة الياء قياسا على المثنى مخالفين في ذلك ما جرت عليه العرب من إلزام (كلا) المضافة إلى الظاهر الألف إجراءً لها مجرى المقصور، ثم هو يقارن بين هذه اللغة و لغة بني الحارث بن كعب التي رآها جارية على القياس معللا سلامتها اللغوية قياسا بعلة صرفية، ومقويا لها بكونها جارية على ما كان عليه اللسان العربي من مراعاة النطق بإتباع واو جمع المذكر للضمة و يائه للكسرة و ثبات ألف الاثنين لما امتنع كسر ما قبلها.

❖ استعمال أحكام إعرابية مختلفة لكلمة واحدة إجراءً ومنعاً من الإجراء في سياق واحد مما يظهر فساد اللفظ وقبحه بتجاور اللفظتين في موضع واحد، أو في آية واحدة بحكمين مختلفين على الرغم من أن كلا الحكمين أو الوجهين الإعرابيين جائزان، ولم يتكلف الفراء هنا تعليلاً واكتفى بنقل عبارة شيخه الكسائي التي بَيَّنَ فيها سبب توحيده للحكم الإعرابي للكلمة التي يجوز فيها أكثر من حكم.

❖ مخالفة الأكثر في كلام العرب، إذ يكثر في استعمالاتها أن تعيد ذكر الخافض عند عطف الظاهر على ضمير مخفوض وتَمَسَّكَ به البصريون وتبعهم في ذلك الفراء، وليست العلة بالمانعة ؛ لأن السماع قد جاء بخلاف الأكثر في مواضع عديدة في كتاب الله تعالى ومنها هذه القراءة النحوية التي وقف معها مؤولاً وهي قراءة لأحد القراء السبعة[١٨٥].

---

(١٨٤) معاني الفراء ١٨٤/٢.

(١٨٥) قراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ بجر(الأرحام).

❖ مخالفة ما قرره النحاة من أن الضمير أعرف المعارف، والأصل في نعت المعارف التوضيح، وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل، ويمتنع النعت به؛ لأن الشرط في الموصوف أن يكون أخص أو مساوياً لنعته، ولا أخص من الضمير ولا مساوي له حتى يقع صفة له.

❖ مخالفة الأصل النحوي المجمع عليه من النحاة، إذ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ليحكم عليه بالخبر النكرة، وفي مجيئه نكرة في قول الله تعالى: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا ﴾[١٨٦] أحوج الأمر إلى التأويل والتقدير.

❖ مخالفة ما تقرَّرَ أصلا عند النحاة من وجوب تذكير الفعل الرافع لضمير مؤنث حقيقي أو مجازي؛ لئلا يعود الضمير المستتر في الفعل مذكراً على مؤنث، إذ الأولى في الكلام الحمل على اللفظ ابتداء لأنه المشاهد المنظور، أما المعنى والحمل عليه فراجع إلى مراد المتكلم، وقد أشار إلى جواز مثل ذلك حملا على المعنى الذي عده ابن جني[١٨٧] مذهب جيد فسيح في العربية ورد به القرآن الكريم وفصيح الكلام منظوماً ومنثوراً.

❖ إعطاء المقيس خصائص المقيس عليه جميعها رغم ضعف قياس الإعمال نظراً إلى أن الفرع ينحط رتبة عن الأصل، فإذا أعطيت (ما) حكم (ليس) في العمل لشبهها بها فلا بد من ميزة للأصل المشبه به يمتاز بها عن الفرع فلا تدخل الباء المؤكدة خبر (ما) إذا ما تقدم الخبر عليها.

❖ عدم استقامة المعنى عند تعدد المعطوفات على فعل لا يصح تسلطه عليها معنى، وقد كان حله عند الفراء بالتضمين حيث يشرب الفعل العامل معنى فعل آخر

---

(١٨٦) آية ١/ النور.

(١٨٧) الخصائص ٢/٤١١.

يصح به معنى الجملة ؛ فوَجَّهَ قراءة (أَنَّ) مفتوحة في أول سورة الجن بتضمين (آمَنَّا) معنى (صدقنا).

❖ مخالفة المنطوق لما تقرر في مذهب الكوفيين من أصول فالفراء يرى أن (إنّ) لا يصح دخولها في خبر (إنّ)، وهذا أمر جائز عند البصريين غير مقبول عند الكوفيين مما حدا بالفراء إلى التأويل تخلصاً من قبول ما يراه غير جائز.

❖وضع اللفظ في غير موضعه وإن كانا في معنى واحد، وعليه فإن إقامة المصدر الصريح مقام المؤول ممتنعة عنده لما في الثاني من فضل بيان معنى الاستقبال الذي لا يتبين بوضع الصريح مكانه.

❖ تجاوز الدلالة الأصلية للفظ (الحق) وتوجيهه النحوي على خلاف ما جاء اللفظ عليه من حيث أن (الحق)مصدر يدل على الحدث، ولهذا فهو خالٍ من الدلالات الأخرى، وعليه يمتنع عند الفراء كونه نعتا في الآية الكريمة، وإن جاز الأمر عند بعض النحاة على التأويل.

❖ عدم استقامة المعنى مع ما يوجبه اللفظ من حكم نحوي ؛ إذ إن الواو العاطفة تقضي باجتماع ما بعدها مع ما قبلها في الحكم الإعرابي، وهذا غير متأتٍ في المثال الذي مَثَّلَ به مما دعاه إلى القول بمخالفة الحكم النحوي لما بعد الواو عما قبلها إيذانا بهذا الانقطاع.

❖ مخالفة الأصل النحوي المقرر المتضمن مجيء التمييز منصوباً بعد معدود معلوم المقدار، فإن لم يتحقق ذلك فجاء التمييز بعد مُمَيّز ليس معلوم المقدار كان في نصبه قُبْحٌ والأولى جرُّه.

❖ حمل الكلام عل الوجه البعيد أو القليل ؛ إذ إن إبدال المستثنى في الكلام المنفي التام من المستثنى منه الضمير قليل رغم جوازه.

ب) أساليب الفراء في التقبيح:

تنوعت أساليب الفراء في التعبير عن حكم القبح باستعمال اشتقاقات الأصل (قبح) في صيغه المختلفة، ومن صيغه التي استعملها في التعبير عن حكمه بالقبح:

المصدر فقال: (جاز نصبه على بعض القُبْح)[١٨٨]، وقال: (فهذا وجه قُبحه)[١٨٩] فتكرر استعماله لفظ القُبْح بصيغة المصدر في موضعين اثنين فقط، والقُبْح مصدر دال على الحدث جار على فعله اللازم على وزن (فَعُلَ)[١٩٠]، و قد ناسب استعماله في الموضعين لسبقه بكلمة (بعض) في الجملة الأولى حيث لا يمكن تبعيض الصيغ الأخرى سواء كانت الفعل أو اسم الفاعل و الصيغة المشبهة أو صيغة المبالغة، والقبح في هذا الموضع لا يتجه إلى صياغة الكلمة أو تركيبها في وسط الجملة بل يتجه إلى التوجيه الإعرابي للمفردة عندما افتقدت شرطاً رئيساً لتكون تمييزاً بعد سقوط الجار في غير الآية الكريمة، و كذا سبق المصدر في الجملة الثانية بقوله: (وجه) أي الجهة أو السبب، ولا تنسجم المفردة إلا بإضافتها إلى المصدر.

وعَبَّر الفراء عن حكم القبح بلفظ **الفعل الماضي(قَبُحَ)** على وزن (فَعُلَ) وهو فعل لازم بناؤه موضوع للغرائز والخصال التي يكون عليها الإنسان من حسن وقبح ونحوهما[١٩١]، واستُعْمِل هنا لصفة القبح في الأساليب العربية، وقد تَكَرّر استعماله لهذا اللفظ في تسعة مواضع فقال: (لأن الخفض إذا كنيت عنه قبح أن ينعت

---

(١٨٨) معاني الفراء ١٤٠/٢.

(١٨٩) معاني الفراء ١١/٢.

(١٩٠) ينظر سيبويه٣٨/٤، الارتشاف لأبي حيان ١٥٣/١، مغني اللبيب ٦٧٤، شرح نزهة الطرف في علم الصرف للميداني د/يسرية حسن ٦٢/١، ٣٩٠، التبيان في تصريف الأسماء لأحمد حسن كحيل ٤٤.

(١٩١) ينظر المصادر السابقة، وينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٧٤/١، همع الهوامع ٦/٣.

بظاهر)[١٩٢]، وقال: (وقبح تقديم النكرة قبل خبرها)[١٩٣]، وقال:(فقبح إذ كنت كالمنتظر)[١٩٤]، وقال(وإنما قبح لأن)[١٩٥]، وقال: (قبح دخول الباء)[١٩٦]، وقال: (وقبح للاتفاق)[١٩٧]، وقال (فلذلك قبح)[١٩٨]، وقال:(وقبح أن ترد الفعل الذي رفع رفع الأول على الثاني)[١٩٩]، وقال:(فلما قبح أن تقول)[٢٠٠]

وعَبَّر عن ذلك الحكم **بالفعل الماضي المزيد بالألف والسين والتاء** استعمله مرة واحدة بلفظ الماضي فقال :(فاستقبحوا)[٢٠١]، وتستعمل هذه الصيغة للاعتقاد في الشيء أنه على صفة أصله بمعنى أنهم عَدّوْه ذا قبح[٢٠٢]

كما استعمل **لفظ الفعل المضارع** ليدلل على حكم القبح[٢٠٣] في الأسلوب في موضعين فقال: (و يقبح في بعض)[٢٠٤] وقال: (..فإن الذي يقبح.)[٢٠٥]

---

(١٩٢) معاني الفراء ٩٦/١-٩٧.

(١٩٣) المصدر السابق ٢٤٤/٢.

(١٩٤) المصدر السابق نفسه.

(١٩٥) المصدر السابق ١٢٨/١.

(١٩٦) المصدر السابق ٤٣/٢.

(١٩٧) المصدر السابق ٢١٨/٢.

(١٩٨) المصدر السابق/٤٤٩.

(١٩٩) المصدر السابق ٧١/٢.

(٢٠٠) المصدر السابق ١١/٢.

(٢٠١) المصدر السابق ١٢٨/١.

(٢٠٢) ينظر الممتع لابن عصفور ١٣٢، شرح شافية ابن الحاجب ١١٠/١.

(٢٠٣) ينظر الممتع ١١٩.

(٢٠٤) معاني الفراء ١٩١/٣.

(٢٠٥) المصدر السابق نفسه.

و استعمل **صيغة (قبيح)** وهي صيغة من صيغ اسم الفاعل أو الصفة المشبهة أو صيغ المبالغة[٢٠٦]، و لعل أقرب هذه الصيغ دلالة على الحكم بالقبح صيغة الصفة المشبهة ؛ لأن المراد هنا إثبات حكم القبح على الأسلوب، وهو ما يتوافق مع المراد من الصفة المشبهة حيث تدل على ثبوت الحدث، و(فعيل) هو الوزن القياسي من فَعُلَ للنعت[٢٠٧]، وقد تكرر استعماله لهذا اللفظ في ثماني مواضع، فقال: (وهي قبيحة)[٢٠٨]، وقال: (وقبيح أن يجتمع الحرف مرتين)[٢٠٩]، وقال : (قلت ذلك قبيح وهو جائز)[٢١٠]، وقال: (ألا ترى أنه قبيح)[٢١١]، وقال:(فإن وضعك المصدر في موضع (أن) قبيح)[٢١٢]،وقال: (وقبيح أن تجعله تابعا للمعرفات أو النكرات)[٢١٣]، وقال: (وقبيح أن تقول)[٢١٤] وتكررت منه هذه العبارة في موضعين .

واستعمل **النفي مع ضد القُبْح (الحُسْن)** بلفظ المضارع مرة واحدة فقال :(لا يحسن)[٢١٥] يريد أنه يقبح.

---

(٢٠٦) ينظر نزهة الطرف ٤٠/٢، ٤٤، ٦٩، المفراح في شرح مراح الأرواح ١٨٧، ١٩٩، التبيان في تصريف الأسماء ٦٨، ٨٠، ٨١.

(٢٠٧) ينظر نزهة الطرف ٤٠/٢، التبيان ٦٥.

(٢٠٨) معاني الفراء ١٨٤/٢.

(٢٠٩) المصدر السابق ٢٠/٢.

(٢١٠) المصدر السابق ١٢٨/١.

(٢١١) المصدر السابق ٤٣/٢.

(٢١٢) معاني الفراء ٤٤٩/١.

(٢١٣) المصدر السابق ١٥٤/١.

(٢١٤) المصدر السابق ١٠/٢، ٤٣.

(٢١٥) المصدر السابق ١٩٢/٣.

الخاتمة

وفي نهاية هذا الدرس النحوي المنتقى من بين دروس عدة جمعها هذا الكتاب جميعها جديرة بالوقوف معها دراسة وتتبعاً، ولا غرو فهو كتاب خرج من بين يدي عالم فذٍّ في عقليته، عقلية استوعبت علوم وثقافات عصره، وتغذت بدارسة كتاب سيبويه الذي وُجِد تحت رأسه بعد موته، ومما نخرج به من هذه الدراسة ما يلي:

❖ القبح حكم على أسلوب جاوز الصحيح وتعداه إلى الفساد سواء كان فساد لفظ أو فساد معنى أو توجيه أو قراءة.

❖ العلة سمة ظاهرة من سمات أسلوب الفراء في كتابه معاني القرآن ظهرت جلية في مواطن البحث في هذا الكتاب.

❖ الحس اللغوي جانب من الجوانب التي اعتمد عليها الفراء في الحكم على الأسلوب من حيث صحته وفساده.

❖ الفراء في كتابه هذا يُمَثِّل النحو الكوفي؛ إذ يستعمل مصطلح الإجراء، والكناية، والتفسير والمفسر.

❖ الاهتمام المطلق في تَرَسُّم الخط الذي كتبت به آيات القرآن الكريم في المصحف، فيتوقف معها لا تعنتاً ولكن توثقاً وتصحيحاً.

❖ من سمات أسلوبه في الكتاب الاستطراد فهو في أحايين كثيرة يذكر الآية ثم يستطرد لذكر حكم القبح في أسلوب يفترضه من عنده.

❖ اهتمامه بالأقيسة في الكلام العربي؛ إذ لم يصدر أحكامه إلا مرتبطة بمعايير سماعية أو قياسية، ولم تكن مجرد ظنٍ وهوى.

❖ كتاب الفراء موطن ثري للوقوف مع مصطلحاته وأحكامه وهو جدير بالدراسة في جوانب مختلفة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المطبوعات

[١] ارتشاف الضرب في لسان العرب لأبي حيان الأندلسي -تحقيق: د. رجب عثمان محمد -مراجعة د. رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى -الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة -مطبعة المدني.

[٢] الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي –تحقيق: د. عبد الله البركاتي و د. محسن العميري -الطبعة الأولى ١٤١٠هـ -١٩٨٩م -جامعة أم القرى.

[٣] الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي -الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ -١٩٨٤م - الناشر دار الكتب العلمية -بيروت –لبنان.

[٤] الأصول في النحو لابن السراج -تحقيق د. عبد الحسين الفتلي -الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م -مؤسسة الرسالة -بيروت.

[٥] إعراب القرآن للنحاس –تحقيق: د. زهير غازي زاهد -الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م -عالم الكتب -مكتبة النهضة العربية -بيروت –لبنان.

[٦] الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي -قرأه وعلق عليه د. محمود سليمان ياقوت -١٤٢٦هـ ٢٠٠٦م -دار المعرفة الجامعية -مصر.

[٧] إنباه الرواة إلى أنباه النحاة لجمال الدين القفطي – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم –الطبعة الأولى -١٤٠٦هـ -١٩٨٦م -دار الفكر العربي مصر و مؤسسة الكتب الثقافية لبنان.

[٨] الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري -الطبعة الرابعة -دار إحياء التراث العربي – مصر.

[٩] البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي -الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م -دار الفكر -بيروت.

[١٠] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي -تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم -طبعة ١٤١٩ه -١٩٩٨م المطبعة العصرية – بيروت – لبنان.

[١١] البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث -لأبي البركات الأنباري -حققه د. رمضان عبد التواب -الطبعة الثانية ١٤١٧هـ -١٩٩٦م -مكتبة الخانجي -القاهرة.

[١٢] تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي – تحقيق: د. بشار عواد معروف - الطبعة الأولى -١٤٢٢هـ -٢٠٠١م -دار الغرب الإسلامي –بيروت

[١٣] التبيان في إعراب القرآن – للعكبري -تحقيق: علي البجاوي -الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م -دار الجيل -بيروت.

[١٤] التبيان في تصريف الأسماء لأحمد بن حسن كحيل -الطبعة الثامنة ١٤٢٤هـ -دار أصداء المجتمع -بريدة – السعودية.

[١٥] تذكرة الحفاظ للذهبي -صححها: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي -١٣٧٤هـ –دار الكتب العلمية -بيروت

[١٦] التذكرة والتبصرة -لعبد الله الصيمري -تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين -الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م -دار الفكر -دمشق.

[١٧] التعريفات – للجرجاني -الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م -دار الكتب العلمية -بيروت – لبنان.

[١٨] تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ -دار العاصمة المملكة العربية السعودية -الرياض

[١٩] الجمل في النحو -للزجاجي -تحقيق: د. علي توفيق الحمد -الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م -مؤسسة الرسالة دار الأمل -بيروت –لبنان.
[٢٠] الخصائص -لابن جني -تحقيق محمد علي النجار -الطبعة الثانية -دار الهدى للطباعة والنشر -بيروت – لبنان.
[٢١] الدر المصون في علم الكتاب المكنون -للسمين الحلبي -تحقيق د. أحمد محمد الخراط -الطبعة الأولى ١٤١٤هـ -١٩٩٣م -دار القلم -دمشق.
[٢٢] الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني -تحقيق د. فؤاد علي مخيمر، د. فهمي حسن النمر -الطبعة الأولى ١٤١١هـ -١٩٩١م -دار الثقافة -الدوحة.
[٢٣] القواعد والفوائد للشوكاني –تحقيق: د. عبد الله الخثران -١٤١٣هـ - ١٩٩٣م -دار المعرفة الجامعية -الإسكندرية.
[٢٤] الكشاف -للزمخشري -دار المعرفة -بيروت – لبنان.
[٢٥] المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي –تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ -١٩٩٣م -دار الكتب العلمية -بيروت –لبنان.
[٢٦] المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده –تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي -الطبعة الأولى ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م -دار الكتب العلمية -بيروت –لبنان.
[٢٧] المذكر والمؤنث لابن التستري –تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي -الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م -مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض.
[٢٨] المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل –تحقيق: د. محمد بركات -١٤٠٠هـ -١٩٨٠م -دار الفكر -دمشق.
[٢٩] مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي -تحقيق د حاتم صالح الضامن –الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م –دار البشائر للطباعة والنشر –دمشق -سوريا

[٣٠] المفراح في شرح مراح الأرواح -لحسن باشا بن علاء الدين الأسود – تحقيق: د. عبد الكريم النجار -الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ -٢٠٠٦م -دار عمار - عمان.

[٣١] المقتضب للمبرد – تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة -١٣٩٩هـ -لجنة احياء التراث الإسلامي -القاهرة.

[٣٢] الممتع الكبير لابن عصفور – تحقيق: د. فخر الدين قباوة -الطبعة الأولى ١٩٩٦م -مكتبة لبنان ناشرون -لبنان.

[٣٣] تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لمحمد بدر الدماميني -تحقيق: د. محمد المفدى -الطبعة الأولى ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.

[٣٤] حجة القراءات لابن زنجله –تحقيق: سعيد الأفغاني -الطبعة الرابعة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م -مؤسسة الرسالة -بيروت.

[٣٥] سراج القارئ المبتدئ لعلي بن عثمان البغدادي – المكتبة الثقافية –بيروت – لبنان.

[٣٦] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – لعبد الله بن عقيل العقيلي -١٤٢٦هـ -٢٠٠٥ م المكتبة العصرية -بيروت –لبنان.

[٣٧] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – لأبي الحسن الأشموني -قدَّم له: حسن حمد -إشراف: د. إميل بديع يعقوب -الطبعة الأولى – الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت –لبنان.

[٣٨] شرح التسهيل -لابن مالك – تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد المختون -الطبعة الأولى ١٤١٠هـ -١٩٩٠م -هجر للطباعة والنشر -مصر.

[٣٩] شرح المفصل -لابن يعيش -طبعة ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م -دار الكتب العلمية -بيروت -لبنان.

[٤٠] شرح شافية ابن الحاجب – للرضي -شرح وتحقيق وضبط: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م - دار الكتب العلمية - بيروت -لبنان .

[٤١] شرح الرضي على كافية ابن الحاجب –للرضي الاستراباذي -شرح وتحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم -الطبعة الأولى -عالم الكتب -القاهرة.

[٤٢] شرح قطر الندى لجمال الدين الأنصاري -قدم له: إميل يعقوب -الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م -دار الكتب العلمية -بيروت -لبنان.

[٤٣] فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح -لابن الطيب الفاسي –تحقيق: أ.د. محمود يوسف فجال -الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م -دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث -الإمارات العربية المتحدة -دبي.

[٤٤] كتاب سيبويه –تحقيق: عبد السلام محمد هارون -الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م -عالم الكتب –بيروت –لبنان.

[٤٥] كشاف اصطلاحات الفنون - للتهانوي - وضع حواشيه أحمد بسج - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ -١٩٩٨م - دار الكتب العلمية - بيروت.

[٤٦] لسان العرب لابن منظور -دار صادر -بيروت.

[٤٧] مجالس ثعلب لأحمد بن يحيى ثعلب – تحقيق: عبد السلام محمد هارون - الطبعة الخامسة -دار المعارف – القاهرة –مصر.

[٤٨] مجمل اللغة لابن فارس –تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان -الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م -مؤسسة الرسالة -بيروت.

[٤٩] مصطلحات النحو الكوفي للخثران -الطبعة الأولى ١٤١١هـ -١٩٩٠م - هجر للطباعة والنشر – مصر. .
[٥٠] معاني القرآن للفراء -الطبعة الثالثة -الناشر عالم الكتب – بيروت -لبنان.
[٥١] معاني القرآن للزجاج -تحقيق عبد الجليل شلبي -الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م -عالم الكتب -بيروت -لبنان.
[٥٢] معاني القرآن للأخفش تحقيق د. عبد الأمير محمد أمين الورد -الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م -عالم الكتب – بيروت -لبنان.
[٥٣] معجم المؤلفين(تراجم مصنفي الكتب العربية) الجزء الثامن تأليف عمر رضا كحاله يطلب من مكتبة المثنى - لبنان و دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان.
[٥٤] مغني اللبيب لجمال الدين الأنصاري -الطبعة الخامسة ١٩٧٩م -مكتبة الرياض الحديثة -بيروت -لبنان.
[٥٥] نتائج الفكر للسهيلي – تحقيق: الشيخ عادل الموجود والشيخ علي معوض - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ -١٩٩٢م -دار الكتب العلمية -بيروت.
[٥٦] نزهة الطرف في علم الصرف –تأليف: أحمد بن محمد الميداني -شرح ودراسة د. يسرية حسن -الطبعة الأولى -جامعة الأزهر.
[٥٧] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – للسيوطي –تحقيق: أحمد شمس الدين -الطبعة الأولى ١٤١٨هـ -١٩٩٨م -دار الكتب العلمية -بيروت.
[٥٨] الوافي بالوفيات تأليف صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي -تحقيق واعتناء: أحمد الأرناؤوط و تركي مصطفى –الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م دار إحياء التراث العربي –بيروت -لبنان

[٥٩] الوافي في شرح الشاطبية تأليف عبد الفتاح القاضي –الطبعة الرابعة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م -دار السلام – مصر.

ثانياً: الرسائل العلمية

[٦٠] بحث (ما استقبحه سيبويه في الكتاب) رسالة ماجستير من إعداد الطالبة: هدى المفرح المعيدة في جامعة الملك فيصل /كلية الآداب /إشراف الدكتورة: البندري العجلان أستاذ النحو والصرف في جامعة الأميرة نورة/١٤٣٢هـ -٢٠١١م

Sentenced person as "ugly" in Al Faraa book "the meanings of the Qur'an"

Dr. Huda bent Suleiman bin Saad Al Sarraa
Princess Nora bint Abdul Rahman University
College of Arts, Department of Arabic Language

Abstract. In The name of God the Merciful, Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and prayer and peace upon our Prophet Muhammad Akram senders to him and his family and companions.

"Ugliness" is a Grammatical rule that "Al Faraa" used it in the folds of his book "the meanings of the Qur'an", that made me pause to collect accountability and a statement by the sense of being a term care has been on the lips of the mayor as "Kufi'.

And his rule has come Ugly accountability while offering him the issue in the context of the interpretation of the verse stones, to stand in with the language of the Arabs, or read from the readings of Qur'an, or directed by grammatical guidelines, or the use of language is assumed, to rule on it and his ilk Ugly reasoned and explained.

In this context, there were many reasons for grammar and ugliness methods in multiple formats.

The Use of this term did not have first, and it was not unique, but it was preceded by a lot of visual.

And sum up the meaning of ugliness at "Al Faraa" that grammatical rule on the method, reading the Qur'an or directing or exceeded the correct language,

or violates the original grammar-based consensus or already bucking special assets of "Al Faraa" grammar School, But with the ugliness that does not mean the impossibility of existence or lack of a permission, but some of which may be used or routing it.